مقتطف الصحف الصهيونية

الاثنين 2 كانون الثاني 2023

أبرز عناوين الصحف

هآرتس:

-على خلفية عنفهم: نقل جنود كتيبة نتسح يهودا من الحرديم من الضفة لهضبة الجولان المحتلة

-ميراف ارلوزوروب: الصهيونية الدينية والقوة اليهودية اثبتوا أن الأمم المتحدة على حق عندما وصفت الصهيونية بالعنصرية

-وزير الأمن الداخلي المنهية ولايته: تعرضت للتهديد لأني هاجمت جرائم الكراهية من قبل المستوطنين تجاه الفلسطينيين

-بن غفير أعلن أنه يتعرض للتهديد من قبل اليسار ويدعو للتعامل معهم

-جنود أطلقوا الرصاص على رجال أمن إسرائيليين لاعتقادهم أنهم يرشقون الحجارة والإطاحة بضابط وسجن جندي

معاريف:

-في الخارجية قلقون من توزيع الصلاحيات والأقسام على عدد من المسؤولين والموظفين

-أعضاء منتدى ضباط كبار في الشرطة يرفضون لقاء وزير الأمن القومي بن غفير

-بعد إقامة حاجز ترابي في منطقة جبال الخليل: الغاء وحدة كانت تعمل على منع الدخول لاسرائيل

- الحاخام عمار يهاجم الحرديم لدعمهم مثلي الجنس والحاخام مزوز يصفهم بالبهائم

-على نتنياهو إقناع العالم أنه يسيطر على المتطرفين في حكومته

-نتنياهو سيعمل على إدخال دولة عربية جديدة لاتفاقيات أبراهام

يديعوت احرونوت:

-هل ستفي الحكومة الجديدة بوعودها لتجميد أسعار الكهرباء والماء والارنونا؟ وهل ستخفض أسعار الشقق السكنية؟

-اليوم رفع الفائدة البنكية بنسبة 0.5%

-الحاخام الأكبر سابقا يهاجم الحريديم في الكنيست لدعمهم لـ"مثلي الجنس"

-نتنياهو يتحدث مع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي

-سارة نتنياهو تدخلت حتى في التعيينات الأمنية وأجرت المقابلات مع المرشحين

تايمز أوف اسرائيل:

. وزير الشرطة الجديد بن غفير يستعد لزيارة الحرم القدسي

. مقتل مسلحين فلسطينيين اثنين خلال عمليات هدم نفذها الجيش الإسرائيلي لمنزلي منفذي هجمات

* * *

عين على العدو الإثنين 2-1-2023

عين على العدو: نشرة يومية ترصد شؤون العدو من خلال متابعة المواقف والتصريحات الرسمية إلى جانب أهم الآراء والتحليلات الصادرة.

ترجمة واعداد: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

الشأن الفلسطيني:

- **إذاعة جيش العدو** :تبادل لإطلاق النار في كفر دان قرب جنين: دخلت قوات الجيش القرية وفجرت منازل الفلسطينيين الذين شاركا في الاشتباك الذي قتل فيه الضابط "بار فيلح" على حاجز الجلمة قبل ثلاثة أشهر ونصف.

- **إنقاذ بلا حدود** :أضرار في مركبة وحافلة للمستوطنين بعد رشقها بالحجارة جنوب نابلس خلال الساعة الماضية.
–أضرار في مركبة للمستوطنين بعد رشقها بالحجارة قرب مستوطنة "بيت حورون" جنوب غربي رام الله.

- **قناة كان العبرية** :تستعد السلطة الفلسطينية "لرد إسرائيلي" عقاباً على التصويت في الأمم المتحدة، وتهدد برد فعل مضاد: "وقف التنسيق الأمني" – قال مسؤول كبير في رام الله لقناة كان: "أبو مازن ليس لديه خيار آخر."

- **قناة كان العبرية** :سفير "إسرائيل" السابق لدى الأمم المتحدة، عضو الكنيست داني دانون: "أبو مازن يستخدم الإرهاب الدبلوماسي ضد إسرائيل في الأمم المتحدة، يجب أن يجتمع الكابينت ويقرر الثمن الذي سيدفعه أبو مازن جراء تحركاته الأخيرة ضدنا في الأمم المتحدة."

- **منظمة بيدينو** :وصل عدد المستوطنين الذين اقتحموا المسجد الأقصى خلال 2022 إلى 51,483 مستوطناً، مقارنة بـ 34,651 عام 2021، و20,684 عام 2020.

- **هآرتس"** :الجيش الإسرائيلي" يقرر نقل كتيبة "نيتسح يهودا" من الضفة الغربية إلى هضبة الجولان، على خلفية اعتداءات جنود الكتيبة المتكررة على الفلسطينيين.

- **يديعوت أحرونوت** :عضو الكنيست كارين الحرار حول نية بن غفير اقتحام الأقصى: "ليس جديداً أن بن غفير يحب إشعال النار في المنطقة، آمل ألا يفعل ذلك."

الشأن الإقليمي والدولي:

- **القناة 14 العبرية** :سيغادر رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو مطلع الأسبوع المقبل إلى الإمارات، في أول زيارة دبلوماسية له في حكومته الجديدة، وسترافقه زوجته سارة، ورئيس مجلس الأمن القومي الجديد تساحي هنغبي، ووزراء آخرون في الحكومة – وستكون محور زيارته القضية الإيرانية، وتوطيد العلاقات بين "إسرائيل" والإمارات.

- **مكتب نتنياهو** :تحدث رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو اليوم هاتفياً مع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، الذي هنأه على تشكيل الحكومة الجديدة – وأعرب الطرفان عن رغبتهما في دفع العلاقات قدماً على جميع الأصعدة وفي مواصلة العمل خاصة وفق تطورات الساحتين الدولية والإقليمية، كما أكدا على أهمية دفع السلام والاستقرار والأمن قدماً، لمصلحة الشعبين وجميع شعوب الشرق الأوسط.

- **إذاعة جيش العدو"** :السفير الإسرائيلي" السابق لدى الولايات المتحدة ميخائيل أورين: "الدولة غير مهيأة من الناحية الأمنية والقانونية لسيناريو تتهمنا فيه محكمة العدل الدولية بجميع أنواع الجرائم التي يمكن أن تستخدم كأساس للمقاطعة – يجب أن يؤخذ ذلك على محمل الجد."
- **مكتب نتنياهو** :رئيس الحكومة نتنياهو رداً على التصويت في الأمم المتحدة: "القرار الحقير الذي صدر اليوم لن يكون ملزماً للحكومة الإسرائيلية، إن الشعب اليهودي ليس محتلاً لأرضه ولا محتلاً لعاصمته الأبدية القدس، ولن يشوه أي قرار من الأمم المتحدة هذه الحقيقة التاريخية، لقد أجريت محادثات في الأيام الأخيرة مع زعماء العالم الذين غيروا تصويتهم."
- **مكتب نتنياهو** :اتصل رئيس الإمارات الشيخ محمد بن زايد آل نهيان برئيس الوزراء نتنياهو وهنأه على تشكيل حكومته، وكرر الرئيس الإماراتي دعوته لرئيس الوزراء نتنياهو وقرينته للقيام بزيارة رسمية إلى الإمارات واتفق الاثنين على أنه سيتم القيام بذلك قريباً.
- **موقع والا العبري** :اتصل رئيس الوزراء نتنياهو بالرئيس الأوكراني زيلينسكي مساء الجمعة وطلب منه أن تصوت بلاده ضد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بإحالة قضية "الاحتلال الإسرائيلي" إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي – هذا وفقاً لمسؤولين إسرائيليين وأوكرانيين كبار – لم يستجب زيلينسكي للطلب بسبب رفض نتنياهو الالتزام بمساعدة أوكرانيا بمعدات عسكرية دفاعية، وفي النهاية، لم يصوت السفير الأوكراني.
- **معاريف** :مطار دمشق الدولي يخرج عن الخدمة جراء قصف صاروخي – المرصد السوري: القصف استهدف مواقع تابعة لحزب الله والحرس الثوري الإيراني.

الشأن الداخلي:

- **عائلة غولدين** :ندعو المستوطنين للتظاهر غداً الثلاثاء بين الساعة 9:30 و 12:30 قرب مبنى الكنيست في القدس، للمطالبة بإعادة الجنود الأسرى من غزة.
- **قناة كان العبرية"** :وزارة الجيش الإسرائيلي" تطالب بزيادة ميزانيتها بـ 10 مليارات شيكل، تحضيراً لاحتمال القيام بعمل عسكري ضد إيران.
- **يديعوت أحرونوت** :أبلغ وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، الشرطة مساء أمس، أنه ينوي "اقتحام" المسجد الأقصى في الأيام المقبلة، للمرة الأولى منذ أن أدى اليمين الدستورية كوزير، من المفترض أن يكون هناك نقاش غداً مع "الشرطة الإسرائيلية" حول الاستعدادات على مستوى القوات التي ستؤمن اقتحام بن غفير.

- **القناة 12 العبرية** :حاخام القدس الأكبر "شلومو عمار" يهاجم أعضاء الكنيست الحريديين لدعمهم تعيين "المثلي" أمير أوحانا رئيساً للكنيست.

- **موقع القناة 7** :عمليات بحث واسعة عن مستوطن حريدي يدعى "سيمانطوف شزو" 46 عاماً، من سكان القدس، خرج فجر أمس من مستشفى هداسا وفقدت آثاره منذ ذلك الحين.

- **مكتب نتنياهو** :عقد رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو اليوم لقاء عمل مع رئيس جهاز الموساد "ديدي برنياع"، في مقر قيادة الموساد، وفي إطار اللقاء تم إطلاع رئيس الوزراء على كافة القضايا الاستخباراتية والعملياتية الجارية بشكل عام، وعلى كافة أنشطة الموساد المتعلقة بالملف الإيراني بشكل خاص.

- **موقع سروجيم** :فريق بيتار القدس لكرة القدم ينتهك حرمة يوم السبت – غضب كبير في أوساط جماهير الفريق لكسره الوضع المعتاد لمبارياته واللعب ظهر السبت وعدم مراعاة مشاعر آلاف الجماهيري من المتديّنين – سبق وأن أثار زعيم الصهيونية الدينية سموتريتش هذه القضية سابقاً وقال: "يمكن نقل مباريات الدوري لأيام أخرى حتى لا يدنس يوم السبت لا قدر الله."

- **يديعوت أحرونوت** :نائب الوزير في مكتب رئيس الوزراء، عضو الكنيست ألموغ كوهين من حزب بن غفير، يهاجم أحمد الطيبي: "لن أطبع مع الرجل الذي نصح عرفات، كيف يقتل أخي، إنه إرهابي كبير."

- **القناة 12 العبرية** :أعلنت وزيرة النقل الجديدة "ميري ريغيف" قرارها الأول وهو تغيير ألوان الوزارة، وأمرت ريغيف بتغيير اللون البنفسجي في وزارتها إلى الأزرق والأبيض – كما قررت الوزيرة عدم عقد حفل التبادل التقليدي مع الوزير المنتهية ولايتها ميراف ميخائيلي.

- **إذاعة جيش العدو** :اجتمع وزير الدفاع يوآف غالنت صباح أمس مع رئيس الأركان المكلف اللواء هرتسي هاليفي الذي سيتولى منصبه في غضون أسبوعين – عُقد الاجتماع في مكتب وزير الدفاع في الكرياه، وناقشا التحديات الأمنية التي يواجهها الجيش – قدم رئيس الأركان المكلف للوزير عدداً من القضايا الرئيسية في المجالات العملياتية والاستخباراتية.

- **مكتب وزير الأمن القومي** :التقى وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير صباح أمس في أول اجتماع عمل مع المفتش العام "للشرطة الإسرائيلية" يعقوب شبتاي – قدم المفتش في الاجتماع للوزير صورة لأنشطة الشرطة في مختلف المجالات، وخلال الأيام القليلة القادمة سيعقد الوزير اجتماعات عمل إضافية معه.

- **موقع القناة 7 :**منظمتا "خوتام" و"بوخريم بمشبحاه" ترفعان دعوى تشهير للحصول على تعويض 350 ألف شيكل، ضد موقع "والا "وصحيفة "هآرتس" بعد منشورات زُعم فيها أن المنظمتين كانتا تعملان نيابة عن حزب نعوم.

عينة من الآراء على منصات التواصل:

- **نتنياهو خلال زيارة لحائط البراق" :**وأنا ألمس حجارة الحائط، أتذكر أنه واجب علينا الحفاظ على إرث الأجيال، وتأمين المستقبل للأجيال القادمة، وهذا ما سنفعله"
- **إيتماربن غفير" :**أشكر وسائل الإعلام على الاهتمام بقضية نيتي الوصول لجبل الهيكل – اقتحام الأقصى-، الذي هو قضية مهمة بالنسبة لي، سأخبركم بالموعد حينما أحدد."
- **بيني غانتس" :**أختتم اليوم عامين ونصف في منصب وزير الدفاع بتطورات هائلة في المجالات الأمنية والسياسية والداخلية – في العامين ونصف الماضيين، حافظنا على تفوق إسرائيل الأمني في المنطقة ووسّعناه، مع تعميق الشراكة مع الولايات المتحدة وضمان معدات الجيش لعقود قادمة – عمقنا العلاقات مع الأردن ومصر، ووقعنا أكثر من 100 اتفاقية تعاون دفاعي، بما في ذلك اتفاقيات غير مسبوقة مع العديد من الدول في المنطقة – في السنوات الأخيرة قمنا بصد التموضع الإيراني على حدودنا الشمالية، مع الحفاظ على حرية العمل في مواجهة أي تطور."
- **عضو الكنيست من حزب غانتس "زئيف إلكين" :**"تشير التقديرات إلى أن حكومة نتنياهو ستستمر لمدة عامين أو ثلاثة أعوام، سيتخللها صراعات طوال الوقت، لأن مستوى الثقة منخفض للغاية، لن يستطيع نتنياهو التهرب من اتفاقيات الائتلاف، لأنه رهينة لشركائه، لقد تنازل عن أشياء لم يكن ليتنازل عنها أبداً."
- **عضو الكنيست السابق عن حزب شاس "نيسيم زئيف" :**"يمكن لأمير أوحانا أن يخدم في أي منصب، ولكن ليس في منصب رئيس الكنيست، أي بلد في العالم لديه رئيس برلمان مثلي الجنس؟ إذا كان لا يريد الاستقالة، فليتخذ الخطوة الصحيحة ويتزوج زوجة بدلاً من رجل."
- **"السفير الإسرائيلي" في الأمم المتحدة جلعاد إردان" :**لا يوجد شريك فلسطيني لإسرائيل، ولا توجد رغبة في السلام، يجب أن نوحد الصفوف ونقف جبهة موحدة أمام العالم ونفضح الكذبة الفلسطينية، إنهم ببساطة لا يريدون رؤية دولة يهودية هنا – الأمم المتحدة أصبحت دمية بيد الفلسطينيين."

- **السفير الإماراتي في تل أبيب محمد آل خاجة"** :يسرني أن أهنئكم إيلي كوهين بمناسبة تعيينكم وزيراً للخارجية في دولة إسرائيل، أتطلع إلى العمل مع معاليكم لتعزيز العلاقات بين دولتي الإمارات وإسرائيل، وتوطيد دعائم اتفاقيات التطبيع."
- **"وزير الخارجية الإسرائيلي" وعضو الكابينت إيلي كوهين"** :قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لطلب رأي استشاري من محكمة العدل الدولية بشأن النزاع الإسرائيلي الفلسطيني هو قرار مناهض لإسرائيل يقدم الدعم للمنظمات الإرهابية وحركة المقاطعة، هذه المبادرة خطأ آخر من قبل القيادة الفلسطينية التي تدعم الإرهاب وتحرض عليه منذ سنوات بشكل يضر بالفلسطينيين أنفسهم ويضر بإمكانية حل النزاع، بدلاً من العمل لصالح الفلسطينيين ومحاربة الإرهاب، تروج القيادة الفلسطينية للجهود غير المجدية لإلحاق الأذى بإسرائيل – لن يغير هذا القرار الوضع على الأرض ولن يمنعنا من الاستمرار في محاربة الإرهاب وحماية مواطني إسرائيل."

* * *

مقالات

i24NEWS: بأول زيارة له منذ توقيع الاتفاقيات الإبراهيمية: نتنياهو يزور الإمارات الأسبوع القادم

الزيارة ستكون الاولى لنتنياهو منذ توقيع الاتفاقيات الابراهيمية والتي وقعت بفضله

ينطلق رئيس الحكومة الإسرائيلية الجديد بنيامين نتنياهو بداية الأسبوع القادم في أول زيارة رسمية له منذ استلامه زمام منصبه وستكون الى دولة الإمارات العربية . والزيارة إلى الإمارات هي الأولى لنتنياهو منذ توقيع اتفاقيات إبراهيم، والتي وقعت خلال حكومته السابقة بدعم من الولايات المتحدة، وسيرافق نتنياهو في الزيارة، عقيلته سارة، رئيس مجلس الأمن القومي الجديد تساحي هنغفي ووزراء آخرين .

الزيارة ستتركز على إيران ومساعيها للحصول على سلاح نووي ومحاولاتها للتموضع عسكريا في عدد من دول منطقة الشرق الأوسط، إضافة الى توثيق العلاقات بين إسرائيل والإمارات، استعدادا للمرحلة القادمة من الاتفاقيات الابراهيمية والتي يسعى نتنياهو إلى إنجازها، وسيجتمع نتنياهو خلال الزيارة مع عدد من المسؤولين الإماراتيين، على رأسهم، محمد بن زايد، رئيس دولة الإمارات العربية .

وقعت اتفاقيات إبراهيم في حديقة البيت الأبيض في أيلول/سبتمبر 2020، من قبل رئيس الحكومة نتنياهو، الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، الشيخ عبد الله بن زايد وزير الخارجية الإماراتي وايضا وزير خارجية البحرين عبد اللطيف الزياني، وبعد أسبوع من الزيارة المتوقعة الى الإمارات، سيشارك نتنياهو في مؤتمر دافوس في سويسرا .

* * *

i24news: التباين الأول بين مركّبات الحكومة الإسرائيلية بسبب مُشرّع عربي

كتلة "الليكود" وكتل الحريديم، يدعمون ترشّح أحمد الطيبي لمنصب نائب رئيس الكنيست، وسط معارضة من "الصهيونية المُتدينة" و"قوة يهودية"

ظهرت خلافات أمس (الأحد)، في الائتلاف الإسرائيلي الجديد، بشأن تعيين عضو الكنيست أحمد الطيبي، نائبًا لرئيس الكنيست، وهو المنصب الذي يشغله باستمرار، منذ عام 2006 . وتعارض كتلة "الصهيونية المتدينة" و"قوة يهودية" تعيين الطيبي، بينما تدعمه كتلة "الليكود" وكتل الحريديم: "يهدوت هتوراه" و"شاس"، لاعتبارات سياسية. وينبع دعم الحريديم للطيبي، من منطلق "تحالف الأقليات" داخل إسرائيل، وهم العرب والحريديم. تحالف يُعتبر طويل الأمد بين الطيبي وقادة الحريديم في الكنيست . وفي الماضي، اتجهت كتل الحريديم والكتل العربية، إلى التعاون البرلماني المشترك، ضد مشاريع قوانين، اعتبروها "مضرة بالأقلية العربية أو الحريديم ."

* * *

i24NEWS: المحكمة العليا تطالب الحكومة الجديدة بتوضيح موقفها من مستوطنة حومش في الضفة الغربية في جلسة اليوم الإثنين

كانت الدولة قد طلبت حتى قبل تشكيل الحكومة، الأسبوع الماضي، تأجيل الرد، لكن المحكمة العليا رفضت الطلب، وبالتالي ستعقد جلسة الاستماع في موعدها الإثنين وناقش مجلس الأمن الحكومي المصغر، أمس الأحد، قضية المدرسة الدينية المقامة في بؤرة حومش في الضفة الغربية على وقع الجلسة المقررة لليوم الإثنين في المحكمة العليا في القدس. وكانت الدولة قد طلبت حتى قبل تشكيل الحكومة، الأسبوع الماضي، تأجيل الرد، لكن المحكمة العليا رفضت الطلب، وبالتالي ستعقد جلسة الاستماع في موعدها الإثنين .

تم بالفعل إجراء مناقشة حول هذه المسألة عندما تولى وزير الأمن يوآف غالانت منصبه - وكان هناك قرار مبدئي بطلب تأجيل آخر من المحكمة العليا بسبب تشكيل الحكومة الجديدة. وطلب وزير المالية بتسلئيل سموتريتش العمل على صياغة أكثر تحديدًا، يتم من خلالها التوضيح للمحكمة العليا أنه وفقًا لروح الحكومة الجديدة، يجب تنظيم وضع المدرسة الدينية وربما تعديل قانون فك الارتباط، الذي يحظر الوجود الإسرائيلي في ذلك المكان – حسبما تم الاتفاق عليه في اتفاقيات الائتلاف.

وبحسب النشر في N12 تحذر المستويات القانونية من التداعيات المترتبة على هذه القضية لا سيما أن لها آثار بعيدة المدى تتعدى دائرة التعاطي مع قضية حومش، وقد تتقرر بناء عليها الطريقة التي سوف تبدو عليها سياسة اسرائيل في الضفة الغربية. وفي الحادي عشر من آب/أغسطس، أبلغ ممثلو الحكومة الإسرائيلية المحكمة العليا في البلاد أنه سيتم في نهاية المطاف إخلاء بؤرة حومش الاستيطانية غير القانونية في شمال الضفة الغربية، لكن لم يتم تحديد موعد.

يشار إلى أن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو قد اتفق مع رئيس عوتسما يهوديت إيتمار بن غفير المؤيد لتوسيع المستوطنات، خلال المفاوضات الائتلافية، على تعديل القوانين التي تسمح بإضفاء الشرعية على البؤر الاستيطانية غير الشرعية في الضفة الغربية. وفي تقرير نشر قبل عشرة أيام في موقعنا، وافق رئيس الوزراء الإسرائيلي المكلف بنيامين نتنياهو، على إضفاء الشرعية على "المستوطنات غير القانونية" في الضفة الغربية في غضون الستين يوما المقبلة، كجزء من اتفاق أبرم مع حزب "الصهيونية الدينية"كما وافق على تنفيذ خطة لنقل السلطة فيما يخص الأمور المدنية الإسرائيلية في "المنطقة ج" من الضفة الغربية التي يسيطر عليها الجيش الإسرائيلي من يد الإدارة المدنية إلى الوزارات الإسرائيلية ذات الصلة.

* * *

i24NEW: نتنياهو يدين بشدة التصريحات ضد مجتمع الميم ورئيس الكنيست

أدان رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو التصريحات التي أطلقت خلال الأيام الأخيرة ضد مجتمع الميم في إسرائيل وضد رئيس الكنيست أمير اوحانا وقال في بيان "أدين بشدة التصريحات ضد مجتمع المثليين ورئيس الكنيست أمير أوحانا". وأضاف:"إنسان محبوب الذي خلق على شاكلته، كل إنسان خلق على صورة الله. هذا هو المبدأ الذي جلبه شعبنا للبشرية قبل آلاف السنوات وهذا هو المبدأ الذي يوجهنا اليوم ."

ويشار الى انه خلال الدرس الأسبوعي تطرق الحاخام مائير مازوز، رئيس "المدرسة الدينية كرسي الرحمة" في مدينة بني براك وسط إسرائيل الى مجتمع الميم وبخصوص مسيرة الفخر وقال إنه "يجب الابتعاد عنها، عندما ترون أشخاصا يسيرون في مسيرة الفخر بالقدس، يجب أن تغلقوا الشبابيك وأن تقولوا للأطفال أنه توجد هنا مسيرة للبهائم التي تسير على قدمين ."

وحول رئيس الكنيست علق الحاخام مازوز قال إن "الوزير الذي كان مسؤولا عن ميرون-ملوث بهذا المرض، وبسبب ذلك جرى ما جرى"، اوحانا نفسه تطرق الى التصريحات التي أطلقت من قبل جزء من أعضاء الائتلاف ضد مجتمع الميم وقال خلال مقابلة تلفزيونية:"أنا بالتأكيد لا أحب ذلك، أنا بالتأكيد لا يعجبني

ذلك،لكن من أجل الإنصاف يجب القول أن أعضاء في الائتلاف السابق عبروا عن ذلك تجاه مجتمع الميم، ولم أدرك نفس شدة الصدمة المقدسة ."

* * *

i24NEWS: جهاز الأمن الإسرائيلي يطالب بزيادة بالميزانية قدرها 10مليارات شاقل

يأتي هذا على ضوء التهديد النووي الايراني وتموضع طهران العسكري بالمنطقة

يطالب الجهاز الأمني الإسرائيلي إضافة ميزانية استثنائية قدرها عشرة مليارات شاقل للميزانية السنوية للعام القادم والعام الذي يليه، وبحسب هيئة البث الرسمية فإنها تساوي 12% من الميزانية الحالية .

مسؤولون في الجهاز الأمني أوضحوا إن الميزانية الإضافية مطلوبة من أجل الاستعداد بصورة مناسبة لعملية عسكرية في إيران وللتعامل مع تآكل الميزانية في ظل التضخم والتقليصات الواسعة، والتي وصل للجيش الإسرائيلي جزء منها .

مسؤولون اقتصاديون كبار قالوا لـ"كان" إن الطلب مرتفع جدا بشكل يجعله غير ذي صلة، وبالتأكيد ينضم إلى المطالب الباهظة في الاتفاقيات الائتلافية، من بينها التعليم المجاني من جيل 0 وتجميد تعرفة الكهرباء .

* * *

i24news: الائتلاف الحاكم في إسرائيل يشرع بتحضير مشاريع قوانين مثيرة للجدل

وقت قصير مر على تنصيب الحكومة الإسرائيلية، إلا أنها بدأت سريعا بالعمل، حيث تعد باقة من القوانين، لطرحها على الكنيست

نُصّبت الحكومة الإسرائيلية الخميس الفائت. ولكنها شمّرت عن ذراعيها مبكرا، وبدأت العمل بالفعل. وأُلغيت جلسة الحكومة الأسبوعية، التي تعقد تقليديا كل يوم أحد، لمنح الوزراء الجدد، فرصة استلام زمام الأمور في وزاراتهم. وتنص الاتفاقيات الائتلافية، الموقعّة بين الكتل البرلمانية، التي تُشكّل الحكومة، على سن قوانين بسرعة، أي قبل تمرير الميزانية السنوية، المقرر حتى مارس / آذار. وبالتالي، فإن تلك القوانين، قد تطرح في هذه الفترة. وأثارت القوانين جدلا واسعا في إسرائيل، التي تشهد انقسامات سياسية حادة .

وأول هذه القوانين، هو **تعديل قانون "فك الارتباط"**، أي الانسحاب من قطاع غزة وشمال الضفة الغربية. وهو قانون سنه الكنيست عام 2005، لتنفيذ تفكيك المستوطنات الإسرائيلية، التي كانت هناك. وسيطرت

حركة حماس على قطاع غزة بعد ذلك بعامين. ومذّاك، دارت العديد من جولات القتال، بينها وبين إسرائيل. وبحسب استطلاعات الرأي، فإن أغلبية الشارع الإسرائيلي، يعتبرون "فك الارتباط" خطأ فادحا. وما زال الجيش الإسرائيلي يُطبّق القانون، ويمنع المستوطنين من دخول المستوطنات المخلاة، شمال الضفة الغربية. ويرى أقصى اليمين، عصب الحكومة الحالية، أنه يجب التكفير عن خطأ فك الارتباط بتعديل القانون، بحيث يُسمح للمستوطنين العودة إلى مستوطناتهم، شمال الضفة الغربية. ووصلت القضية إلى أروقة المحاكم .

القانون الثاني، هو **تعديل بند الحفيد في قانون "العودة"**، الذي يمنح كل يهودي في العالم، الحق في الهجرة إلى إسرائيل، والحصول على جنسيتها. وبحسب تسوية أبرمت عام 1970، أُدخل بند يشمل حفيد اليهودي، حتى لو لم يكن يهوديا، بالقانون. لكن عناصر مُتدينة متشددة تُشارك بالحكومة، تعارض البند، لأنه "يشجّع على اندماج اليهود بغير اليهود. وبالتالي، يُشكّل خطرا على فناء اليهود، الذين يُعتبرون أقلية في العالم". في حين يزعم المعارضون، أن "أحفاد اليهود، لو لم يكونوا يهودا وفقا للشريعة اليهودية، فإن لديهم شعور بالانتماء إلى اليهود، وهم على صلة فعلية بالشعب اليهودي. وأن أي فتح لقانون 'العودة' للتعديلات، يمكن أن يؤدي إلى اتجاهات، غير مرغوب فيها ."

تشريع آخر متوقع، حتى قبل إقرار ميزانية الدولة، هو سن **قانون أساس دراسة التوراة** .وينص قانون الأساس (بمثابة دستور)، الذي أرادت كتلة "يهدوت هتوراه" للحريديم الأشكناز، سنّه حتى قبل تنصيب الحكومة، ينص على أن دراسة التوراة "قيمة أساسية، في تراث الشعب اليهودي". وقانون الأساس من الناحية الدستورية في إسرائيل، أقوى من القانون العادي. وترى أحزاب الحريديم بقانون أساس "دراسة التوارة"، حلا لمعضلة تغليب المحكمة العليا قوانين أساس، على قوانين يدفعونها في الكنيست خدمة لمصالحهم، وعلى رأسها قانون إعفاء شبابهم، من الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي، المعروف بـ"قانون التجنيد ."

أما القانون الرابع، فـ **اللوائح التي تُنظّم تطبيق النظام القانوني لإسرائيل، في مناطق "ج" في الضفة الغربية** .وهي نُظُمٌ فشلت الحكومة السابقة بسنها، لعدم نجاحها بتجنيد أغلبية في الكنيست. وكانت مركّبات الحكومة الحالية، قد عارضت النُظُمَ في حينه، لجلوسها في المعارضة. لكن زئيف إلكين، عضو الكنيست المعارض حاليا، والذي كان حينها جزءا من الحكومة، أكد أن كتلته البرلمانية ستصوّت لصالح سن النظم، "ولن تتصرف كما تصرّفت مكوّنات الحكومة الحالية، حينما كانت بالمعارضة سابقا ."

* * *

i24NEWS: إسرائيل لن تتعاون مع المحكمة الدولية وتصف قرار الأمم المتحدة بـ"الحقير"

يتعين على إسرائيل في الواقع، أن تقرر ما إذا كانت ستتعاون مع محكمة لاهاي أم لا، لكن تصريح نتنياهو يُلمّح إلى أنها لن تتعاون معها

علّق رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو مساء (السبت)، على **قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة، طلب فتوى قانونية من المحكمة الدولية**، حول ما إذا كان "الاحتلال الإسرائيلي المتواصل للأراضي الفلسطينية، ضمًا بحكم الأمر الواقع أم لا ." وقال نتنياهو في بيان، إن "القرار الحقير الذي اتُخذ اليوم، لن يكون مُلزما للحكومة الاسرائيلية. الشعب اليهودي ليس محتلا لأرضه، وعاصمته الأبدية القدس. في الأيام الأخيرة، أجريتُ محادثات مع زعماء العالم، الذين غيّروا تصويتهم". وتابع نتنياهو:" في القرار الأخير، كانت الدول التي صوتت ضد المقترح الفلسطيني، أقلية داخل الأمم المتحدة. أما اليوم، ونتيجة لجهودنا، فقد أصبحت الدول الداعمة والمؤيدة لهم، هي الأقلية ."ويتعين على إسرائيل في الواقع، أن تقرر ما إذا كانت ستتعاون مع محكمة لاهاي أم لا. ولمّح نتنياهو إلى أن هذا لن يحدث. وإسرائيل ليست عضوا في المحكمة.

من جانبه رأى وزير الخارجية الإسرائيلي إيلي كوهين، أن "القرار يصب في مصلحة المنظمات الإرهابية، وحركة المقاطعة المعادية للسامية، ويعمل ضد المبادئ التي اتفقت عليها الأمم المتحدة نفسها". وأضاف: "هذه المبادرة، هي خطأ آخر من قبل القيادة الفلسطينية، التي تدعم الإرهاب وتحرّض عليه منذ سنوات، وتقود شعبها بشكل يضر به، ويضر بإمكانية حل النزاع ."

* * *

i24NEWS: تعرّف على وزير الأمن الإسرائيلي الجديد الذي "صفى حسابه" مع سلفه!

وزير الأمن الإسرائيلي الجديد يوآف غالانت، حليف لنتنياهو ومدافع عن المستوطنات

للتداول على السلطة، بعد مؤكد هو البعد السياسي. لكن في بعض الأحيان، يكون لذلك بعد شخصي أيضا. هذا هو حال وزير الأمن الإسرائيلي الجديد يوآف غالانت. بالنسبة للرجل، الذي ولد في ميناء يافا، المطل على البحر الأبيض المتوسط، في العام 1958، لوالدين بولنديين نجيا من المحرقة النازية، فإن دخوله لوزارة الأمن، هو شعور "برد الاعتبار" لكبريائه، الذي جُرح بسبب سلفه بيني غانتس .

سُمي غالانت بيوآف، على اسم "عملية يوآف العسكرية"، التي أطلقها الجيش الإسرائيلي في حرب 1948، للسيطرة على صحراء النقب (جنوب) من الجيش المصري، وشارك فيها والده. وكوالده، كان غالانت جنديا

بارعا، وضابطا في نخبة مشاة البحرية الإسرائيلية (الضفادع البشرية) "شييطيت 13". وما بين عامي 1982 و1984، أعلن غالانت عن أخذه إجازة من الجيش، لينتقل إلى ألاسكا حيث عمل حطّابا. وفي العام 2002 وصل إلى رتبة جنرال، وشغل منصب السكرتير العسكري لرئيس الحكومة آنذاك، أرئيل شارون. ترقّى لاحقا ليصبح قائدا للقيادة العسكرية الجنوبية، وأشرف على انسحاب إسرائيل من قطاع غزة في العام 2005. ولكن قاد أيضا، عملية "الرصاص المصبوب" ضد القطاع في 2008-2009 .

"مستند هربيز"

في العام 2011، عندما انتهت ولاية قائد هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي غابي أشكنازي، اعتُبر غالانت أبرز المرشحين لخلافته، بل كان المفضّل على رئيس الحكومة آنذاك، نتنياهو. هذا بالرغم من أنه كان جزءا من فضيحة مصادرة أراض عامة لبناء منزله. لكن لم يتم توجيه تهم جنائية لغالانت، خاصة بعد أن تسبّب تقرير استقصائي يُعرف بـ"مستند هربيز"، بتقديم التماس إلى المحكمة العليا. مع ذلك، تم الحديث عن مشاكل قانونية محتملة في حال تعيينه. ليتم اختيار غانتس حينها رئيسا لهيئة الأركان بدلا منه، واليوم... يُقصي غالانت غانتس من حقيبة الأمن، لـ"يقتص منه"، تماما كما سبق لغانتس أن أقصى غالانت، من قيادة هيئة أركان الجيش! لاحقا، تحوّل أشكنازي وغانتس إلى حلفاء سياسيين، بمواجهة نتنياهو وغالانت. وسبق لنتنياهو أن اتهم أشكنازي وخصمه فيما بعد ووزير أمنه آنذاك إيهود باراك، بـ"التآمر" على غالانت. وجاء في الموقع الالكتروني للقناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي، أن "غالانت اليوم، يصفّي حسابه مع غانتس ."

لاحقا وبعد تركه الجيش، أصبح غالانت مديرا لشركة حفريات، مملوكة لرجل أعمال فرنسي إسرائيلي، يدعى بيني شتاينميتز، لكنه استقال من منصبه هذا في العام 2014، للانخراط في السياسة. وفي العام 2015، أصبح وزيرا للإسكان، عن حزب يمين الوسط "كولانو" أو "كلنا"، وذلك قبل أن ينتقل إلى حزب "الليكود" اليميني، بزعامة نتنياهو في العام 2019. وتولى وزارة التعليم والهجرة، بالفترة ما بين 2019-2021. ومذاك، يعتبر غالانت مقربا من نتنياهو وداعما، بل ومدافعا قويا عن المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية. وعقب تعيين غالانت، رحّب رئيس مجلس المستوطنات (يشع) شلومو نئمان بغالانت، المتزوج من ضابطة إسرائيلية متقاعدة برتبة مقدم، تَعرّف عليها أثناء الخدمة العسكرية، وهي يهودية من أصل مغربي. غالانت حاصل على درجة البكالوريوس مع مرتبة الشرف، في الاقتصاد وإدارة الأعمال، من جامعة حيفا الإسرائيلية (شمال) .

* * *

i24NEWS": ارتفاع نسبة سرقات السيارات بنسبة 35 في المائة عام 2022

بحسب الشرطة، فقد تم سرقة 10792 في عام 2021، مقابل 14568 في عام 2022، وهو ما يمثل زيادة 35 في المائة.

أصبحت أسعار التأمين على السيارات باهظة الثمن خلال العام الماضي، وهذا نتيجة مباشرة للزيادة الحادة في عدد سرقات السيارات في عام 2022 . وبحسب الشرطة، فقد تم سرقة 10792 في عام 2021، مقابل 14568 في عام 2022، وهو ما يمثل زيادة 35 في المائة.

وبخصوص هذا الارتفاع، علق العريف عساف فيشنيا، رئيس قسم تحقيق أتغار (وهو قسم مكلف بالكشف عن لصوص السيارات والقبض عليهم)، على الوضع قائلاً: "حتى في فترة انتشار فيروس كورونا، كان هناك انخفاض سنوي بنسبة 5 في المائة بنسبة 10٪ في عدد السرقات"، مشيرا إلى أنه، "حدثت زيادة في السرقات في جميع أنحاء العالم نتيجة للأزمة، ونحن الآن في موجة تسونامي من السرقات" .

وأضاف آساف فيشنيا، أن "اللصوص اليوم يركزون أحيانًا على أجزاء من السيارة ولا يهتمون بسرقة السيارة بأكملها." وتابع آساف فيشنيا، أن "اللصوص هذه الأيام متطورون للغاية وتتم جميع العمليات باستخدام الكمبيوتر"، مردفا أن "اقتحام السيارة في الماضي كان هناك سطو عنيف، واليوم هناك رجال تتراوح أعمارهم بين 17 و18 عامًا، ولا يعرفون إلى أين يتجهون". إنهم يعملون مع جهاز تشويش خلوي، لذلك حتى الاتصال مع الشرطة والهواتف لا تعمل." وبحسبه، فإن الأحكام الصادرة بحق لصوص السيارات تتراوح بين عام وسنتين، وهناك العديد من اللصوص المتسلسلين: "لدي 60 لائحة اتهام منذ بداية العام ضد لصوص محتجزين"، مردفا "أي حماية في السيارة تساعد، حتى أنني أستخدم قفل عجلة القيادة".

* * *

i24news: إطلاق قمر صناعي إسرائيلي إلى الفضاء بغرض التجسس

في آخر إطلاق لها للعام 2022: شركة SpaceX التابعة لإيلون ماسك تطلق قمرا صناعيا إسرائيليا للتجسس

من قاعدة فاندنبرغ الجوية في كاليفورنيا الأميركية، أُطلق قمر صناعي استخباراتي إسرائيلي، يحمل اسم "إيروس"C-3 ، بنجاح إلى الفضاء يوم (الجمعة) . ويهدُف القمر، إلى القيام بمهام التصوير لشركة "إيماجست إنترناشيونال" الإسرائيلية، التي تقدّم الصور وخدمات الأقمار الصناعية. وعادة ما تنشر الشركة، صورا لمنشآت نووية إيرانية، أو آثار دمار لمواقع في سوريا، تنسبها تقارير غربية لضربات إسرائيلية. وأوضحت

الشركة، أن "القمر أنتجته صناعة الطيران الإسرائيلية، وأنه متطور جدا، وسيتخدم للمراقبة، بإمكانيات تصوير مذهلة، ويوفّر صورًا عالية الدقة ."

ويُعتبر "إيروس "C جزءا من مجموعة أقمار تجسسية إسرائيلية، بحسب تقارير غربية. وأدى القتال في أوكرانيا والتوترات الجيوسياسية، في جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط، إلى زيادة الطلب على خدمات الأقمار الصناعية، وهي أداة مهمة، لجمع المعلومات الاستخبارية. وقبل نقله إلى الولايات المتحدة، كان القمر الصناعي، يخضع لاختبارات نهائية، في صناعة الطيران الإسرائيلية. وأُطلق القمر الصناعي، بواسطة قاذفة فالكون 9 التابع لشركةSpaceX ، المملوكة لرجل الأعمال إيلون ماسك. ليكون بذلك آخر إطلاق ورقمه ستين، الذي تطلقه الشركة، خلال العام 2022 .

* * *

i24NEWS: أكاديمي مغربي: دراسة العبرية في الجامعة المغربية تخدم "الحضارة العربية الإسلامية"

"اللغة العبرية ليست لغة اليهود، وليست لغة التوراة، هي فرع من فروع اللغة العربية، وندرسها لأنها جزء من تاريخ الإنسانية، وبوصفها امتدادا للغة العربية"

عبر الأكاديمي المغربي البارز أحمد شحلان حول مستقبل دراسات اللغة العبرية بالبلاد، مع تشبثه بوجود عدم استيعاب، لأن مقصد بحث أجيال في الجامعة المغربية في اللغة العبرية هو "خدمة الحضارة العربية الإسلامية، ولا شيء غير ذلك".وتابع الأكاديمي: "اللغة العبرية ليست لغة اليهود، وليست لغة التوراة، هي فرع من فروع اللغة العربية، وابنة لها، وعندما ندرسها لا ندرسها في إطار سياسي أو رغبة شخصية أو مقصود نقصده؛ بل ندرسها لأنها جزء من تاريخ الإنسانية، وبوصفها امتدادا للغة العربية ." وقال الأستاذ الفخري بجامعة محمد الخامس، شارحا: "هذه اللغة، في فترة من الفترات، نقلت المعارف العربية الإسلامية من اللغة العربية إلى اللغة اللاتينية، وكانت واسطة قامت بمهمتها، ولو وقعت في بعض الأخطاء في الترجمات، وتمنيت لو أن الأستاذ عبيزة وأمثاله صححوا تلك الأخطاء؛ لأن تلك الترجمات هي التي ظن الغرب عبرها أننا لم نفهم الفكر الإغريقي، بينما الأمر يتعلق بخلل في الترجمات العبرية للنصوص العربية."

وتحدث شحلان عن جيله وأجيال الطلبة الذين كونهم، قائلا: "لم تكن اللغة العبرية عندنا لغة قراءة حرف أو كتاب، بل كانت مشروعا ومسؤولية لنعيد النظر في تراثنا العربي الإسلامي. عندما نخدم العبرية لا نخدم العبرية، بل عبر العبرية والآرامية والسريانية والإغريقية نخدم الحضارة العربية الإسلامية، ونحن جنود لوجهة واحدة هي حضارتنا ولا شيء آخر." وكان شحلان قد أعاد كتابات ابن رشد إلى اللغة العربية بعدما

كانت حبيسة الحرف العبري، وتخوف من أن "اللغة العبرية، التي كانت قبل سنوات تدَرس في كليات عديدة في المغرب، بدأت تتقلص وتتقلص إلى أن انحَسَرت في كلية واحدة."

جاءت تصريحت شحلان في ندوة استقبلتها كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، حول "الدرس الديني المقارن بالجامعة المغربية"

* * *

تايمز أوف إسرائيل: إسرائيل ومجموعة يمينية ستنقب عن "بركة سلوان التوراتية" في القدس

تعتبر الكنيسة الأرثوذكسية اليونانية أكبر وأغنى كنيسة في الأرض المقدسة، وتملك أملاك ضخمة من العقارات يعود تاريخها إلى مئات السنين. وهي تواجه اتهامات منتظمة ببيع أو تأجير عقارات لإسرائيل في مناطق ذات أغلبية فلسطينية

بقلم آش أوبل

قالت السلطات الإسرائيلية يوم الثلاثاء إن بركة سلوان، وهي نبع مياه عمره ما يقارب من 3000 سنة، خدم سكان القدس على الأرجح خلال العصور التوراتية، سيتم حفرها بالكامل في الأشهر المقبلة. ستكشف الحفريات لأول مرة عن البركة بأكملها، والتي يقول علماء الآثار إنها "شُيدت في عهد الملك حزقيا في القرن الثامن قبل الميلاد."

الإعلان الذي صدر يوم الثلاثاء في بيان مشترك من قبل سلطة الآثار الإسرائيلية ومؤسسة مدينة داوود وسلطة الطبيعة والحدائق الإسرائيلية، قوبل بمزاعم يسارية بأن المشروع كان جزءا من حملة لتوسيع السيطرة اليهودية اليمينية على الأجزاء الحساسة سياسيا من القدس التي يسكنها الفلسطينيون. وستتم إضافة البركة المحفورة إلى مسار "طريق الحجاج" المثير للجدل والذي يبدأ عند حائط المبكى وينتهي عند الحافة الجنوبية لمدينة داود، وهو موقع أثري يعتبره علماء الآثار المستوطنة اليهودية الأصلية في القدس، لكنها اليوم جزء من حي سلوان.

وقالت الجماعات الإسرائيلية في بيان مشترك إن الموقع سيفتح أمام الجمهور لرؤية الحفريات الجارية. وفقا لمصادر يهودية، فقد "استخدم الحجاج اليهود البركة كحمام طقسي خلال فترة الهيكل الثاني، مما سمح لهم بتطهير أنفسهم قبل دخول المدينة المقدسة." وقالت منظمة "عيمق شافيه" اليسارية الثلاثاء إن جزءا من

المنطقة التي سيتم حفرها يقع في بستان زيتون تابع للبطريركية اليونانية، ومُستأجر لعائلة فلسطينية منذ عام 1931.

"كالعادة، يستمر التعاون بين مجموعات المستوطنين وسلطات [الدولة] والشرطة في شطب الفلسطينيين. الآثار والتراث مجرد ذريعة"، قالت منظمة "عير عميم" اليسارية في تغريدة على تويتر.

وأشاد رئيس بلدية القدس موشيه ليون بإعلان يوم الثلاثاء عن حفر بركة سلوان وفتحها للجمهور، واصفا إياها بأنها "موقع ذو أهمية تاريخية ووطنية ودولية." وقال في بيان: "بعد سنوات عديدة من الترقب، سنستحق قريبًا أن نكون قادرين على الكشف عن هذا الموقع المهم وجعله في متناول ملايين الزوار الذين يزورون القدس كل عام."

ووفقا لصحيفة "هآرتس"، تم بيع الأرض لشركة عقارات خارجية كجزء من صفقة مثيرة للجدل عام 2004 شهدت استيلاء مجموعات يهودية يمينية متطرفة على فندقين في البلدة القديمة المجاورة. وتم تعليق هذه الصفقة مؤخرا من قبل المحكمة العليا الإسرائيلية بعد أكثر من عقد من الجدل القانوني وادعاءات أن الصفقة كانت باطلة.

ويتم تنفيذ المشروع من قبل مؤسسة مدينة داود، والتي تعمل على زيادة الوجود اليهودي في وحول الحوض المقدس في القدس، وهو منطقة غنية بالآثار تقع خارج البلدة القديمة. ورافقت كتيبة كبيرة من ضباط الشرطة، بما في ذلك حرس الحدود، مسؤولين من المؤسسة إلى الموقع صباح الثلاثاء، وفقا لما ذكرته "عميك شافيه" ومجموعات يسارية أخرى. وأضافت المجموعة أنه تم اعتقال ثلاثة من أفراد الأسرة الفلسطينية التي تدعي ملكية الأرض.

وتعتبر الكنيسة الأرثوذكسية اليونانية أكبر وأغنى كنيسة في الأرض المقدسة، وتملك أملاك ضخمة من العقارات يعود تاريخها إلى مئات السنين. وهي تواجه اتهامات منتظمة ببيع أو تأجير عقارات لإسرائيل في مناطق ذات أغلبية فلسطينية. وتم التنقيب عن درجات بركة سلوان لأول مرة على يد عالمة الآثار البريطانية كاثلين كينيون في الستينيات. وتم ذكر الموقع في نقش سلوان، وهو نص عبري قديم عمره 2700 سنة. والقطعة الأثرية مخزنة حاليا في متحف إسطنبول للآثار في تركيا؛ لكن أشارت تقارير في وقت سابق من هذا العام إلى نظر المسؤولين الأتراك في إعادة النقش إلى اسرائيل كبادرة حسن نية وسط تحسن العلاقات بين البلدين.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: مع ارتفاع العنف في الضفة الغربية، الجيش قلق من التغييرات التي يعتزم بن غفير إدخالها على شرطة حرس الحدود

بقلم إيمانويل فابيان

صرح الجيش الإسرائيلي يوم الخميس إن العام المنصرم شهد ارتفاعا حادا في العنف في الضفة الغربية وحذر من أن خطة لإخراج قوات حرس الحدود من المنطقة قد تضر بعمليات الجيش وجدول تدريبه.

أفادت وسائل إعلام عبرية أن وزير الأمن القومي القادم إيتمار بن غفير يخطط لسحب فرق حرس الحدود من الضفة الغربية، ووضع 16 شعبة تابعة لها في جنوب البلاد لمحاربة الجريمة المتفشية بدلا من ذلك. وفقا لاتفاق ائتلافي تم توقيعه بين حزب "عوتسما يهوديت" اليميني المتطرف بزعامة بن غفير وحزب "الليكود" بزعامة بنيامين نتنياهو، سيتم فصل شرطة حرس الحدود بالكامل عن شرطة إسرائيل، وستوضع تحت السيطرة المباشرة لوزارة الأمن القومي الجديدة.

في خضم عملية كبيرة في الضفة الغربية خلال العام الماضي، قام الجيش بتجنيد العشرات من كتائب الاحتياط للقيام بعمليات اعتقال، وحراسة الجدار الفاصل، وضمان حصول الجنود المجندين إلزاميا أيضا على الوقت الكافي للتدريب. ويرى الجيش أن خطة بن غفير المتمثلة في نقل القوات إلى جنوب البلاد من شأنها أن تضر بشكل كبير في عملياته في الضفة الغربية، وتتطلب منه استدعاء العشرات من وحدات الاحتياط الأخرى للتعويض عن فقدان القوات التي تقوم بشكل روتيني بعمليات أمنية في المنطقة إلى جانب الجيش. بالإضافة إلى ذلك، فإن قوات الاحتياط التابعة للجيش الإسرائيلي تحتاج إلى التدريب للقيام بعمليات إنفاذ القانون، إذا تم بالفعل إخراج قوات حرس الحدود من الضفة الغربية.

في غضون ذلك، أفاد الجيش عن وقوع مئات من هجمات إطلاق النار وآلاف حوادث إلقاء الحجارة والزجاجات الحارقة خلال العام المنصرم. وتم نشر البيانات كجزء من مراجعة سنوية لأنشطة الجيش. وقال الجيش أنه في العام الماضي، أطلق فلسطينيون في الضفة الغربية النار على جنود أو مدنيين 285 مرة على الأقل، مقارنة بـ 61 في عام 2021 و31 عام 2020. وسجل الجيش 7589 حادثة إلقاء حجارة و1268 هجوما بالزجاجات الحارقة في عام 2022، مقارنة بـ 5532 و1022 تباعا في العام الماضي، في 2020، كان هناك بحسب الجيش 4002 هجوم إلقاء حجارة و751 هجوما بالزجاجات الحارقة. ووقع 14 هجوم طعن في الضفة

الغربية خلال العام المنصرم، بحسب معطيات الجيش. في عام 2021، سجل الجيش 18 هجوم طعن، وفي عام 2020 تم تسجيل 9 هجمات فقط.

وقال الجيش إن القوات صادرت 493 سلاحا ناريا غير قانوني خلال مداهمات في الضفة الغربية هذا العام، مقارنة بـ 397 العام الماضي و541 في عام 2020. كما قال الجيش الإسرائيلي إنه أغلق 14 موقعا لتصنيع الأسلحة في الضفة الغربية خلال العام المنصرم. وبحسب الجيش تم اعتقال 2672 مشتبها بهم خلال عملية مستمرة منذ أشهر في الضفة الغربية، تم إطلاقها في أعقاب سلسلة من الهجمات الدامية. هذه الهجمات أسفرت عن مقتل 31 شخصا في إسرائيل والضفة الغربية منذ بداية العام، من ضمنهم بضعة جنود. وفي العام الماضي تم اعتقال 2288 شخصا في الضفة الغربية، وشهد عام 2020 أرقاما مماثلة – 2277 – على الرغم من عدم وجود عملية كبيرة. كما شهد العام الماضي مقتل أربعة أشخاص في هجمات، وفي عام 2020 ثلاثة فقط.

قطاع غزة لا يزال هادئا إلى حد كبير

وقال الجيش إن قطاع غزة شهد هدوءا نسبيا خلال العام المنصرم، على الرغم من اندلاع نزاع كبير مع حركة "الجهاد الإسلامي" في شهر أغسطس. وبحسب معطيات الجيش، نفذ الجيش 118 غارة في قطاع غزة خلال العام الماضي، في أعقاب إطلاق صواريخ على إسرائيل. واستهدفت الغارات 257 موقعا. بشكل منفصل، قال الجيش الإسرائيلي إنه تم إغلاق نفقين حفرتهما الفصائل الفلسطينية من غزة باتجاه السياج الحدودي. يشتمل السياج الحدودي الإسرائيلي الجديد مع قطاع غزة على حاجز تحت الأرض لمنع الحفر تحته. كما منع الجدار الفلسطينيين من التسلل إلى داخل إسرائيل من قطاع غزة. وقال الجيش إن 29 فلسطينيا حاولوا في العام المنصرم عبور الحدود إلى داخل إسرائيل، ولكن تم إيقاف جميعهم عند السياج، دون عبوره. وقال الجيش انه تم إطلاق ثلاثة صواريخ فقط باتجاه إسرائيل من قطاع غزة منذ آخر اشتباك، الذي وقع في شهر أغسطس. في السابق، استمر إطلاق الصواريخ على إسرائيل بمعدل أعلى بعد العمليات الكبيرة. ووفقا للجيش، في غضون ستة أشهر عقب الحرب التي استمرت 11 يوما في مايو 2021، تم إطلاق خمسة صواريخ من غزة على إسرائيل. تم إطلاق 21 صاروخا في الأشهر التي أعقبت حرب غزة 2014؛ 76 بعد حرب 2012؛ و196 بعد حرب 2008.

الجيش الإسرائيلي يكثف من ضرباته في سوريا

وقال الجيش انه نفذ عشرات العمليات في سوريا خلال العام المنصرم، وضرب مئات الأهداف وسط جهود متكررة من قبل جماعات مدعومة من إيران لوضع موطئ قدم لها في البلاد. ولم يحدد الجيش بالضبط عدد الضربات التي نفذها كجزء مما يسمى بالحملة بين الحملات أو الحرب بين الحروب – أو "مابام"، كما تُعرف باختصارها بالعبرية – لكن مجمّع مفتوح المصدر للضربات الإسرائيلية في سوريا أحصى 43 هجوما مزعوما على الأقل. ويقول الجيش الإسرائيلي إنه يهاجم أيضا شحنات أسلحة يُعتقد أنها متجهة إلى تلك الجماعات، وعلى رأسها "حزب الله" اللبناني. بالإضافة إلى ذلك، استهدفت الغارات الجوية المنسوبة إلى إسرائيل أنظمة الدفاع الجوي السورية بشكل متكرر. وبحسب معطيات، فقد نفذ الجيش أيضا عشرات "العمليات الخاصة" خلال العام الماضي. وقال الجيش إن سلاح الجو الإسرائيلي نفذ 105 آلاف ساعة طيران إجمالا، بما في ذلك ألف طلعة جوية بطائرات مقاتلة وطائرات هليكوبتر. ونفذ سلاح البحرية حوالي 30 عملية في العام الماضي، بلغ مجموعها 96,686 ساعة في البحر، وفقا لبيانات الجيش.

* * *

N12: لغم على الطريق: المهمة الأولى للحكومة والعو اقب الوخيمة

بقلم عاموس يادلين

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الإسر ائيلية

التطورات الحاصلة على الساحة الفلسطينية قد تعطل قدرة الحكومة الجديدة ورئيسها على الدفع بأهدافهما الاستراتيجية في المجال السياسي والأمني، فالخطوات الكبيرة التي ستتخذها الحكومة "الإسرائيلية" الجديدة في الساحة الفلسطينية، ستؤدي إلى احتمال التصعيد إلى حد اشتعال الأوضاع في الضفة الغربية بما فيها القدس، يكمن ذلك الاحتمال في مزيج من الأسباب التي تسببها "إسرائيل" والتي سيتلوها ردة فعل فلسطينية. ومع ذلك، فإن تحقق هذه الإمكانية وسيطرة الساحة الفلسطينية على الأجندة الاستراتيجية لـ "إسرائيل" يعتمدان إلى حد كبير على الحكومة القادمة، وسلوكها وأعمالها على الأرض. وقبل بضع سنوات، وضعت شعبة الاستخبارات على طاولة صناع القرار إنذارا إستراتيجيا يتعلق باشتعال الأوضاع في الضفة الغربية، ويبدو أن الاتجاهات الكامنة وراءه تتفاقم، وفي ظل بداية تلاشي حكم أبو مازن، تعيش السلطة الفلسطينية هناك تراجع في الحكم والفساد وانعدام الشرعية وصعوبات اقتصادية مزمنة، ومنطقة مليئة بالسلاح الذي مصدره سرقات من قواعد الجيش "الإسرائيلي" ومنظمات إجرامية وتهريب من الأردن، وجيل

شاب لم يعرف الانتفاضة ولا يخاف من أجهزة السلطة الأمنية، وبالتالي ينهض ويتسلح ويشن عمليات، ويحظى بتأييد شعبي واسع.

إن عمليات الاعتقال المستمرة والمكثفة التي يقوم بها الجيش تستمر منذ عدة أشهر، وأحبطت مئات العمليات، واعتقلت آلاف المشتبه بهم وخلفت عشرات "الشهداء" الفلسطينيين، في ظل غياب الأفق السياسي بين "إسرائيل" والفلسطينيين، وفي ظل الحساسية الشديدة في الأماكن المقدسة، خاصة في المسجد الأقصى.

سيؤدي اشتعال الأوضاع في منطقة الضفة الغربية بما فيها القدس إلى غرق "إسرائيل" بشكل كبير في الوحل، وسيجعل من الصعب عليها تحقيق الأهداف الاستراتيجية الحيوية التالية:

1 – احتواء إيران النووية.

2 – تعميق العلاقات في المنطقة وتوسيع دائرة التطبيع مع التركيز على السعودية.

3 -تعزيز العلاقات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة والحفاظ على دعمها لإسرائيل.

4 -الحفاظ على مكانة إسرائيل الإقليمية والدولية بما في ذلك في مواجهة التحديات القانونية والاقتصادية.

كيف سيضر التصعيد في الساحة الفلسطينية بالقدرة على تقديم رد مثالي لأهداف "إسرائيل" الاستراتيجية الأساسية، ولماذا يجب إعطاء هذه الأهداف الأولوية على التحدي الفلسطيني في الوقت الحاضر؟

التحدي النووي الإيراني..

بلغ البرنامج النووي الإيراني مرحلة متقدمة غير مسبوقة، حيث قامت إيران بتكديس اليورانيوم المخصب بنسبة 20٪ و60٪ بكمية تكفي لأربع قنابل، ويمكن تخصيبها إلى المستوى العسكري (90٪) في غضون أسابيع قليلة، هذا، على عكس إنتاج الأسلحة النووية (توفير جهاز متفجر نووي فوق صاروخ، الأمر الذي سيستغرق من إيران بضع سنوات من لحظة اتخاذ القرار). في الوقت نفسه، يقوم النظام الإيراني بتركيب أجهزة طرد مركزي متطورة في مناطق محمية جيدًا، ويضع العراقيل أمام مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومن المحتمل أنه يفكر في تجاوز عتبة 60٪ وبدء التخصيب إلى 90٪.

البدائل التي لدى "إسرائيل" الآن لكبح برنامج إيران النووي بمفردها معقدة ومحفوفة بالمخاطر، وستقلل من الإنجاز الرئيسي لإسرائيل في العقود الأخيرة وهو تحويل البرنامج النووي الإيراني إلى مشكلة عالمية وليس مشكلة إسرائيلية.

في ظل هذه الظروف؛ فإن وقف تقدم إيران النووي يعتمد على الساحة الدولية وخاصة الولايات المتحدة؛ ومع ذلك فإن التحدي الذي تشكله إيران ليس من بين أولويات إدارة بايدن والعالم، والتي تركز اليوم على المنافسة بين القوى العظمى والحرب في أوكرانيا، والتنافس مع الصين، والصراع من أجل الحفاظ على التفوق التكنولوجي.

في ظل هذه الحقائق، فإن المهمة الأسمى للحكومة الإسرائيلية هي حث العالم على التركيز مرة أخرى على وقف التقدم النووي الإيراني، لهذا سيتعين عليها حشد نقاط القوة وبناء الثقة وستحتاج إلى هدوء في الساحة الفلسطينية للاستفادة من العلاقات الخاصة وقنوات التعاون مع الولايات المتحدة ضد إيران. ومع ذلك، فإن التصعيد في الساحة الفلسطينية في الوقت الحاضر، أو التحركات أحادية الجانب لتغيير الوضع الراهن- وقبل كل شيء الضم الفعلي- سوف يركز الانتباه إلى العلاقات الإسرائيلية الأمريكية في أحسن الأحوال، ويؤدي إلى تدهورها في أسوأ الأحوال، على أي حال، فإن مثل هذه الخطوات ستضعف بشدة القدرة على التركيز على الحوار مع الإدارة الأمريكية وتسخيرها للتعاون الوثيق ضد إيران.

القضية الفلسطينية لا تزال على رأس اهتمامات دول الخليج- رغم ادعاء إسرائيل غير ذلك- وبالتالي فهي لا تزال ملتزمة تجاهها من حيث الرأي العام الداخلي و"الشارع العربي"، وهو ما انعكس بشكل جيد خلال مونديال قطر.

اتفاقية التطبيع مع الإمارات العربية المتحدة أصبحت ممكنة بفضل "تنازل" إسرائيل بشأن خطوات الضم في الضفة الغربية، وتظهر المملكة العربية السعودية قدراً أكبر من الحساسية تجاه القضية الفلسطينية، بصفتها من قاد مبادرة السلام العربية ونظراً لمكانتها الملزمة في العالم الإسلامي، لذلك التصعيد في الساحة الفلسطينية بشكل عام، وحول المسجد الاقصى بشكل خاص، سيمنع السعودية من التقدم على المستوى السياسي مع إسرائيل، كما ستؤدي المواجهات الشديدة في الأماكن المقدسة إلى توترات مع مصر وبالتأكيد مع الأردن إلى درجة تقويض العلاقات الثنائية.

علاوة على ذلك، فإن أي تقدم في العلاقات مع المملكة العربية السعودية سيعتمد على ضمانات أمريكية مهمة وفوائد تعود على المملكة، مع التحوط من المخاطر من وجهة نظر إسرائيل (مطالب المملكة العربية السعودية

بأنظمة أسلحة متطورة وبرنامج نووي مدني واسع النطاق)، والتوترات في العلاقات بين تل أبيب وواشنطن حول القضية الفلسطينية ستجعل من الصعب للغاية الحفاظ على اتصالات حساسة واستكشاف حساس من هذا النوع في الوقت نفسه. وقد حذر وزير الخارجية الأمريكي أنطوني بلينكن "إسرائيل" مؤخرًا من أن الولايات المتحدة ستعارض بشدة التحركات التي تقوض احتمالات قيام دولتين، بما في ذلك توسيع المستوطنات والتحركات نحو الضم وانتهاك الوضع التاريخي الراهن في الأماكن المقدسة وهدم المنازل، والترحيل والتحريض.

التحركات "الإسرائيلية" التي من شأنها أن تقوض بشكل واضح التوازن القائم في الساحة الفلسطينية أو في الأماكن المقدسة في القدس، خاصة إذا تم تحديدها على أنها سبب للتصعيد الأمني، ستضر ليس فقط بالعلاقة مع إدارة بايدن والتنسيق معها- بل ستضعف أساس العلاقة المشتركة بين الشعب الأمريكي (بما في ذلك يهود الولايات المتحدة الأمريكية) والإسرائيلي، وهذا بالذات إذا كانت خطوات الحكومة القادمة تعتبر في الولايات المتحدة والغرب انتهاكًا للديمقراطية وسيادة القانون في "إسرائيل"، وعنصرية سوداء تميز ضد التيارات الإصلاحية ومجتمع الشاذين، لقد أثارت البيانات والمنشورات خلال المحادثات لتشكيل الحكومة ردود فعل أولية في "إسرائيل" والعالم، وهي إشارة أو دليل على القادم.

سيؤدي التصعيد في الساحة الفلسطينية أيضًا إلى تسريع الإجراءات الجارية بالفعل ضد إسرائيل في المحكمة الجنائية الدولية (ICC) ومحكمة العدل الدولية (ICJ) في لاهاي، ولا شك أن إسناد صلاحيات الإدارة المدنية إلى حزب سياسي أيديولوجي، يعين المستشارين القانونيين في المناطق ويوفر حصانة للجنود من الملاحقة القضائية، سوف يُنظر إليه في العالم على أنه تسييس لنظام الحكم- الإداري العسكري في الضفة الغربية. لذلك، فإن مثل هذه الخطوة من شأنها أن تقوض الموقف التقليدي لإسرائيل بأن حكمها العسكري في الضفة الغربية مؤقت، وأن السيطرة المستقبلية على المنطقة سيتم تحديدها في المفاوضات المستقبلية. هذه التحركات بالتأكيد إذا كانت مصحوبة بإجراءات لإضعاف المحكمة العليا، ستحرم إسرائيل من أكثر خط دفاع فاعلية لديها، والذي بموجبه يكون نظام إنفاذ القانون الإسرائيلي مستقلاً، ويتبع قواعد القانون الدولي ويمكنه أن يقاضي الجيش الإسرائيلي على تصرفاته من تلقاء نفسه، من خلال خط الدفاع هذا تمكنت إسرائيل لسنوات عديدة من صد مطالبة أعدائها في العالم بتطبيق مبدأ "المكملات" وفرض سلطة قضائية عالمية على أراضيها وجنودها وضباطها.

ما هي التحركات التي يجب تجنبها؟

1 – **تغيير الوضع الراهن في المسجد الأقصى** :في العقد الماضي أثبت المسجد الأقصى أنه " المفجر النهائي" الذي يربط بين الساحات الحساسة، والتي لدى إسرائيل مصلحة أمنية عميقة في الفصل بينها، في مايو 2021، كان التصعيد في المسجد الأقصى هو السبب في دخول غزة إلى المواجهة، والأسوأ من ذلك امتداده إلى داخل إسرائيل والمدن المختلطة – وهو إنجاز غير مسبوق لحركة حماس، لذا فإن الاختبار الحقيقي الواضح الذي ستواجهه الحكومة في المسجد الأقصى سيبدأ في أبريل، عندما يبدأ شهر رمضان الذي سيتزامن مع عيد الفصح وذكرى المحرقة والنكبة، ويليه يوم القدس، ومع ذلك، قد تتصاعد التوترات في المسجد الأقصى حتى قبل الأعياد والمناسبات المتفجرة.

2 -**خطوات الضم الفعلي، وتطبيق السيادة و إقامة البؤر الاستيطانية في الضفة الغربية** :مثل هذه التحركات ستضر بمكانة إسرائيل الإقليمية والدولية وعلاقاتها مع حليفتها الوحيدة الولايات المتحدة، وسيصعب أكثر على إسرائيل عملية التطبيع والاندماج في المنطقة وسوف تسرع الحملة القانونية الدولية ضدها، وقد يؤدي التدمير الواسع للمباني الفلسطينية إلى زيادة هذه النتائج السلبية.

3 -**تغيير في السياسة التي تفصل الجمهور الفلسطيني عن المشاركة في النضال** :لم تجر موجة النضال الحالية (مثل تلك التي حدثت في 2015-2016) على المستوى الشعبي، لقد كانت مسلحة ومصدرها الرئيسي هو من شمال الضفة (جنين ونابلس) وهي ليس متواصلة ويومية، إن شروط التصعيد موجودة، وما يمنعه هو العمل المستمر والحازم والمركّز، هذا الاستخدام غير المتوازن للقوة والعقاب الجماعي (الإغلاق والتقليص الحاد في عدد العمال في إسرائيل) والأضرار التي تلحق بالاقتصاد الفلسطيني، كل هذا سيحقق النتيجة المعاكسة وسيوسع في الواقع دوائر المواجهات.

4 -**التغيير الحاد في انتشار القوات في الضفة الغربية** :التحرك الكاسح والسريع لقوات حرس الحدود من الضفة الغربية إلى النقب والجليل سيخلق عبئًا غير عادي على الجيش الإسرائيلي، وسيستلزم نشر قوات احتياط كبيرة في منطقة معرضة للاضطراب، وقد يخلق أيضًا اضطرابات لدى البدو في النقب.

5 -**التدخل السياسي في الاعتبارات الأمنية للجيش الإسرائيلي والإدارة المدنية والشرطة** :إن المنظومة الأمنية يوجهها نهج الدولة والمصالح الأمنية لدولة إسرائيل، مثل الجيش الإسرائيلي والشاباك في الضفة الغربية، أيضاءشرطة منطقة سلوان المسؤولة عن البلدة القديمة، تنجح أيضاً في منع التصعيد في المسجد الأقصى طالما أنها تعمل وفقًا لمصالح الأمن والقانون والنظام العام. والتدخل السياسي في اعتبارات الأجهزة

الأمنية والإضرار باستقلاليتها وصلاحياتها والتدخل في تسلسل القيادة وإلقاء اللوم على القوات في النتائج هو وصفة لإضعافها والإضرار بعملها والتصعيد في الميدان.

6 -**فجوات الحوكمة بين المستوطنين في الضفة الغربية** :ستؤدي السياسة التي تسمح بتزايد عنف المستوطنين ضد المواطنين الفلسطينيين إلى تأجيج المنطقة وتعقيد مهمة قوات الأمن لتوفير الهدوء والأمن الشخصي لجميع سكان الضفة المستوطنين اليهود والعرب.

7 -**الإضعاف المتعمد للسلطة الفلسطينية** :تضعف السلطة الفلسطينية كنظام حكم مقبول وفعال بمرور الوقت، بطريقة تخلق مشكلة متفاقمة في فرض النظام وتضر بكفاءة وشرعية أجهزتها الامنية. وهذا يشمل جهودهم لإضعاف حماس ووقف سيطرتها على الضفة الغربية- وهذه مصلحة مشتركة للسلطة الفلسطينية وإسرائيل.

يخلق تفكك السلطة الفلسطينية تهديدًا استراتيجيًا متعدد الأبعاد لإسرائيل: فغير الحاجة إلى ملء الفراغ على المستوى الأمني من خلال انتشار قوات الجيش الإسرائيلي وتفعيلها على نطاق واسع، هناك عواقب على المستوى العملي :فالمسؤولية عن جميع جوانب الحياة اليومية لملايين الفلسطينيين قد تنتقل تدريجياً إلى إسرائيل مع ضعف حكم السلطة الفلسطينية، وفي الوقت نفسه سيتم تقليل المساعدات المالية الدولية المقدمة حاليًا للسلطة الفلسطينية، وسيقع عبء تمويل حياة الفلسطينيين على عاتق دافع الضرائب الإسرائيلي.

حتى على المستوى المفاهيمي، من المتوقع أن يؤدي توسيع السيطرة الإسرائيلية إلى درجة الضم الفعلي إلى إنهاء مبدأ الدولتين وتعزيز فكرة الدولة الواحدة، التي تتحدى جوهر "إسرائيل" كدولة يهودية ديمقراطية وعادلة.

في الختام، يتجه النظام الفلسطيني حاليًا نحو التصعيد لعدة أسباب، واستقراره ومنع التصعيد هي المهمة الأولى للحكومة القادمة. وقد تعيق بعض التحركات، ناهيك عن محفزات أو مسرعات التصعيد، "إسرائيل" من كبح التهديدات الأمنية الاستراتيجية الأخرى وهي في مرحلة حرجة من تشكلها، وعلى رأسها تقدم إيران نحو القدرات النووية.

* * *

يديعوت أحرونوت : أولى خطوات الحكومة:: تعديل قانون فك الارتباط وسن قانون دراسة التوراة

بقلم موران ازولاي

ظهرت مئات البنود في الاتفاقات الائتلافية بين الليكود وشركائه من الأحزاب المختلفة، لكن فيما يتعلق ببعضها لا يعتزم أعضاء الحكومة الجديدة الانتظار، بدأت حكومة بنيامين نتنياهو اليمينية المتشددة بالفعل في إلغاء بعض خطط سابقتها، وهناك العديد من التغييرات الأخرى على جدول الأعمال، فيما يلي بعض البنود الرئيسية التي يرغب الوزراء في تنفيذها في المستقبل القريب، وتلك التي تم تنفيذها بالفعل.

واحدة من القضايا الملتهبة التي سيُطلب من الحكومة التعامل معها في الأيام الأولى من ولايتها، هي قضية مستوطنة حومش، وستعقد جلسة استماع للمحكمة العليا بشأن هذا الأمر بداية من الغد، وينص الاتفاق مع الصهيونية الدينية على أنه "في ضوء جلسة الاستماع، سيتم تقديم تشريع لتعديل قانون فك الارتباط في شمال الضفة الغربية، وستبلغ الحكومة المحكمة العليا بنيتها تعديل القانون وعزمها تنظيم استمرار دراسة التوراة في الموقع، من خلال قائد المنطقة الوسطى وبالتنسيق بين وزير الجيش والوزير في وزارة الجيش."

في الشهر الماضي، طرح أعضاء الائتلاف المستقبلي على طاولة الكنيست "قانون حومش"، الذي يتمثل هدفه الأساسي في العودة إلى المستوطنة في شمال الضفة، وينص الاقتراح على أن تعديل القانون "سيسمح بحرية الإقامة والتنقل للمستوطنين في المنطقة، وسيسمح بتخطيط وإعادة بناء المستوطنات التي تم إخلاؤها."

في الاتفاقات الائتلافية، تظهر بنود مختلفة تمت كتابتها ليتم تنفيذها حتى قبل موازنة 2023، لذلك يمكن الافتراض أنها من بين أهم البنود بالنسبة لليكود وشركائه، ومن المتوقع حدوثها أو تنفيذها قريباً. وتنص الاتفاقات على أنه "في ضوء الصعوبات والثغرات التي أحدثها بند الحفيد في قانون العودة، والحاجة إلى منع الاندماج في إسرائيل، سيتم تنفيذ التعديلات التشريعية المطلوبة لدعم سياسة الهجرة المناسبة، حتى إقرار ميزانية الدولة لعام 2023، وسيتم الاتفاق على صياغة التعديلات على التشريع في غضون 60 يوماً من قبل لجنة سيتم تشكيلها بمشاركة ممثلين عن جميع أحزاب الائتلاف."

هناك تشريع آخر متوقع العمل به حتى قبل إقرار ميزانية الدولة وهو استكمال لتشريع قانون أساسي :دراسة التوراة؛ وهو التشريع نفسه الذي ذكرت يهدوت التوراة أنهم أرادوا تمريره حتى قبل أداء اليمين، وينص على أن دراسة التوراة "قيمة أساسية في تراث الشعب اليهودي."

في اليوم الذي أدت فيه الحكومة اليمين، وقع وزير الدين "ميخائيل ميلخئيلي" من حزب شاس مرسوماً بإلغاء الخطوة الثانية والمهمة من إصلاح "الكشير" "الحلال"، التي كان من المفترض أن تدخل حيز التنفيذ اليوم، والحديث هنا عن مرسوم يؤجل تنفيذ الجزء الثاني منه لمدة ستة أشهر، ومن المتوقع أن يقوم الكنيست بإلغاء الإصلاح بالكامل بحلول ذلك الوقت.

يعتزم إيتمار بن غفير وزير الأمن القومي، التركيز أولاً على ما يسميه الإرهاب القومي -إشعال الحرائق العمد وأعمال الشغب والإتاوات- للقيام بذلك يعتزم بن غفير العمل على سن قوانين من شأنها أن تؤدي إلى مزيد من العقوبات في قضايا الإتاوات والجرائم الزراعية (الحد الأدنى للسجن ثلاث سنوات) إلى جانب إضافة ميزانيات، حيث اتفق بن غفير مع نتنياهو على 45 مليار شيكل إضافية على مدى سبع سنوات.

القرار الذي اتخذه بن غفير بالفعل، مع نتنياهو ووزير الجيش يوآف غالانت، هو تأجيل نقل الصلاحيات الأمنية على المستوطنات في غلاف القدس من "الجيش الإسرائيلي" إلى الشرطة لمدة 30 يوماً على الأقل، وكان من المفترض أن يدخل التسليم حيز التنفيذ يوم الأحد. هذا قرار اتخذ في عام 2006، واعتزمت الحكومة المنتهية ولايتها تنفيذه ووضعه موضع التنفيذ اعتباراً من عام 2023، والآن قرر الثلاثة تأجيله "لصالح فحص استعداد الشرطة وجهوزيتها.

* * *

هآرتس: التسونامي القانوني للحكومة قد يؤثر على الوضع في الضفة الغربية والعلاقات مع المؤسسة الأمنية

بقلم عاموس هرئيل

إن مصطلح "حراس البوابة" سيتجدد قريباً، في ضوء المبادرات التشريعية الواسعة التي خطط لها نتنياهو وأعضاء الكنيست من الليكود وشركائهم في الائتلاف، فبعد عودتهم إلى السلطة، يستعد المحامون والقضاة لمواجهة الدفاع عن المبادئ التي يعتبرونها ضرورية، وسيتم اختبارها في مواجهة ما يبدو أنه تسونامي تشريعي قادم. لن يؤثر هذا الصراع بشكل مباشر على المنظومة الأمنية، ولكن يمكن للمرء أن يتوقع بعض العلاقات المتبادلة بين أداء كبار المسئولين في كلا النظامين.

فوضى أمنية وقضائية

إذا كُنا فعلاً نتوقع فوضى تشريعية ستقترن بتحركات سريعة تمليها أحزاب اليمين المتطرف في الضفة الغربية، فمن الممكن أن تتطور التوترات أيضاً، بين الحكومة الجديدة وكبار المسؤولين في "الجيش الإسرائيلي" والشاباك. ومن المشكوك فيه أن يكون ذلك في مصلحة نتنياهو، الذي يستثمر في الجبهة السياسية والأمنية بشكل أساسي من خلال تعزيز العلاقات مع السعودية والضغط على إيران، وربما يكون مهتماً باستمرار الهدوء في المناطق (الضفة، غزة)، لكن ليس مؤكداً أنه سيكون الشخص الذي يملي ويسيطر على كل التحركات، كما أن لشركاء نتنياهو مطالب أخرى، وعليه أن يمتثل لبعضها على الأقل من أجل تحقيق خططه الرئيسية.

إن مخاطر تقويض الوضع الأمني القائم -والمعقد أصلاً- معروفة: وتتمثل بإجراءات أحادية الجانب في المسجد الأقصى، وتوسيع المستوطنات والبؤر الاستيطانية، ومنح حصانة من الملاحقة القضائية للجنود والشرطة لاستخدام القوة في الضفة

الغربية. وفي هذا الصدد، من المتوقع أن يكون لوزير الأمن القومي الجديد تأثير كبير، فقد تسلم إيتمار بن غفير -بشكل غير مسبوق- مسؤولية حرس الحدود بشكل مباشر. إنها خطوة تُعقد التسلسل الهرمي للأوامر، وعلى ما يبدو سيتمكن الوزير من إملاء سياسته الخاصة على وحدات حرس الحدود في الضفة الغربية، وفي الوقت نفسه نقلها أيضاً إلى النقب والجليل، وإجبار "الجيش الإسرائيلي" على تعبئة كتائب الاحتياط بسرعة لتحل محلها.

عضو الكنيست تسفيكا فوغل من حزب بن غفير قال للقناة الـ 12 الأسبوع الماضي" :إن بن غفير يعتزم نقل وحدات حرس الحدود إلى خارج الضفة الغربية."

خضوع الأمن لبن غفير

أعرب رئيس الأركان المنتهية ولايته "أفيف كوخافي" خلال حديث مع نتنياهو، عن قلقه إزاء الالتزامات تجاه بن غفير، وكذلك نقل مسؤولية تنسيق العمليات في المناطق إلى الوزير بتسلئيل سموتريتش.

مفوض الشرطة "كوبي شبتاي" الذي اتهم بن غفير قبل عام ونصف بالتحريض المتعمد في القدس، في بداية أحداث "حارس الأسوار"، تعرض بالفعل للإذلال العلني من الوزير المعين في الأسابيع الأخيرة، ويبدو أنه تم تقويمه وفقاً لذلك.

سيُطلب من رئيس الشاباك "رونين بار" وكبار المسؤولين في الجهاز المثول لإجراء مناقشات مع الوزير، الذي سيطالبهم بالتأكيد بمشاركة أكبر في مكافحة الجريمة المنظمة في "الوسط العربي."

إن الهجمات الأخيرة من اليمين، على الحكومة والكنيست وأيضاً على كوخافي والمتحدث باسم "الجيش الإسرائيلي" "ران كوخاف" من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، لم تكن مقصودة وموجهة لهم فقط، بل هناك رسالة ردع مخططة ومدروسة هنا أيضاً باتجاه "هاليفي" كرئيس أركان "الجيش الإسرائيلي" القادم.

إن دخول العديد من اللاعبين بأجندة متطرفة، بقيادة بن غفير وسموتريتش، لا يبشر بالخير بالنسبة للضفة الغربية، فعندما تسوء الأمور -وسوف تسوء- سيتم توجيه أصابع الاتهام إلى رئيس الأركان القادم ورجاله، وفي الظروف القصوى، لا يمكن استبعاد احتمال حدوث حالات استقالة في قيادة المنظومة الأمنية، بالإضافة إلى الاستقالات في النظام القضائي.

تمرد داخل الاحتياط

ليس بعيداً عن التوتر المتوقع بين كبار مسؤولي "الجيش الإسرائيلي"، يحتاج الجيش إلى مراقبة ما يحدث في كتائب الاحتياط، فقد تضاعف الحِمل على نظام الاحتياطي هذا العام، بسبب التصعيد في الضفة الغربية، ومن المتوقع أن يستمر في العام المقبل الذي افتتح اليوم. ومع ذلك، تتراكم الكثير من التقارير عن صعوبة الاستقرار في بعض كتائب الاحتياط، حيث اعتاد جنود الاحتياط على التعامل مع عبء أقل في السنوات الماضية، والأكثر من ذلك، أنهم يدركون ما يحدث حولهم، وما زال يتم استدعاء عدد من المدنيين للخدمة الاحتياطية النشطة.

حول تشكيل الحكومة، تم بالفعل تنظيم العديد من المبادرات لنشر رسائل احتجاج من العسكريين المتقاعدين والاحتياطيين. في الخلفية، فيما قد يكون القشة التي قصمت ظهر البعير، تضغط الأحزاب الحريدية المتطرفة لتغيير قانون التجنيد الإجباري، بينما تكتب نموذجاً جديداً سيسمح أخيراً بإعفاء شامل من الخدمة لمئات الآلاف من الشباب الحريدي، وقد تؤدي مثل هذه الخطوة المتطرفة -كما في الماضي- إلى حركة احتجاجية واسعة النطاق. قد يكون لهذا تأثير سلبي على الدافع للخدمة بين جنود الاحتياط، وحتى على المجندين الجدد للخدمة الإلزامية، بسبب عدم المساواة الواضحة والمعلنة في توزيع العبء.

خلاصة القول، ستكون هذه فترة أمنية صعبة بشكل خاص، فالمخاطر الأكثر حِدة تكمن في مكان آخر: أولاً وقبل كل شيء، في الثورة القانونية المخطط لها ثم في احتمال اندماجها مع أزمة أمنية.

* * *

إسرائيل اليوم: التحدي الرئيسي لنتنياهو: إدارة حكومة يمينية مقابل حكومة ديمقراطية

بقلم اريئيل كاهانا

وسط الضجة الكبيرة التي صاحبت تشكيل الحكومة الجديدة، وضع رئيس الوزراء نتنياهو لنفسه هدفين سياسيين، الأول – :مهمة حياته – وقف السلاح النووي الإيراني، والثاني :عقد اتفاقية سلام مع السعودية، وبالتالي إنهاء "الصراع العربي الإسرائيلي" بشكل فعلي – كما يعتقد.- ومن الناحية النظرية، ليس من الصعب تحقيق الطموحين لأنهما متشابكان، فالسعودية تكره إيران بقدر ما نكرهها، يقول المثل" :عدو عدوي صديقي"، ولذلك تم توقيع اتفاقيات إبراهام التي وافقت عليها المملكة العربية السعودية ضمنياً، ومن خلالها تم فتح الأجواء أمام "الرحلات الجوية الإسرائيلية"، والانفتاح على اليهود و"الإسرائيليين" من حاملي الجنسية المزدوجة، ومجموعة أخرى من التعاون غير المُعلن، إضافة إلى ذلك لدى الرياض كل الأسباب للاقتراب من تل أبيب. لكن العوائق في الطريق ليست الأسباب، بل الظروف، لقد تم التوصل إلى السلام مع البحرين والإمارات في عهد ترامب، تحت ما كان يُنظر إليه على أنه رعاية أمريكية قوية، اليوم على الأقل من وجهة نظر محلية، يعتبر الوجود الأمريكي في المنطقة ضعيفاً.

في الآونة الأخيرة استقبلت العائلة المالكة السعودية رئيس الصين "شي جين بينغ "استقبال الملوك، وأعلن عن سلسلة من التعاون بين البلدين، كان الموقف تجاهه عكس الكتف البارد الذي تلقاه بايدن من القيادة السعودية عندما وصل هناك في صيف العام الماضي. مع ذلك، تصر الولايات المتحدة على التعامل مع إيران بالقفازات الحريرية، ورغم أن الإدارة تساعدها، إلا أنها بعيدة عن دفع الاحتجاجات بكل قوتها، ولا يوجد تهديد حقيقي للبرنامج النووي الإيراني. وإذا كان للسعودية و"إسرائيل" مظلة أمريكية ضد إيران، فسيكون من السهل عليهما التكاتف، وفي غياب تلك المظلة من المحتمل أن تنسق "إسرائيل" والمملكة العربية السعودية التحركات سراً، لكن من المشكوك فيه أن تظهر للعلن.

بعبارة أخرى – من أجل كبح جماح إيران، وفي طريق السلام مع السعودية، سيتعين على نتنياهو قلب السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط رأساً على عقب، ومن الصعب تصديق أنه سينجح في ذلك ما دام الديمقراطيين في السلطة، وهذا ما يقودنا

إلى التحديات الآنية لنتنياهو والحكومة لهذه الفترة.

بعد الاستقبال النقدي من الدوائر التقدمية في الولايات المتحدة، ستكون المهمة الرئيسية لنتنياهو وديرمر وإيلي كوهين وغالانت معركة احتواء هذه الانتقادات من أجل الشرعية.

كل حكومة تواجه محاولة تقويض مكانة "إسرائيل" في العالم، فالتصويت في الأمم المتحدة يوم الجمعة الماضي على طلب فحص "استمرار الاحتلال" في محكمة لاهاي – والذي فشل لبيد وغانتس أيضاً في إيقافه – هو مثال واضح على ذلك. لكن الآن سيتم خوض هذه المعركة عندما تحاول الحكومة التوجه إلى اليمين، لإحداث إصلاحات قانونية والتعامل مع إدارة ديمقراطية تعترض على معظم مواقف هذه الحكومة. ونتنياهو سيكون مطالباً بتشكيل "سياسة إسرائيل" تجاه روسيا، فمن ناحية لديه علاقة شخصية طويلة الأمد مليئة بالاحترام المتبادل مع فلاديمير بوتين، ومن ناحية أخرى فإن بوتين نفسه هو الشخصية المكروهة في الغرب وفي الولايات المتحدة لأقصى الحدود، وهنا أيضاً ستكون مناورة دقيقة مطلوبة وهذا أمراً ضرورياً.

بعد كل هذا، لا يزال التحدي الخارجي الأكثر خطورة للحكومة الجديدة يبدأ فعلياً من الداخل، لأن دوامة الضغط السياسي تعمل بحيث لا يزال "اليسار الإسرائيلي" يتمتع بتمثيل زائد في "الإعلام الإسرائيلي"، وهذا بدوره يغذي وسائل الإعلام الأجنبية، التي تقرأ في الخارج من قبل اليهود الناقدين، والذين يؤثرون على الإدارة المترددة بالفعل. هذه طبيعة نقاط الضعف التي ستواجهها الحكومة، على الأقل حتى كانون الثاني (يناير) 2025، عندما قد يتغير الرئيس في البيت الأبيض.

* * *

إسرائيل اليوم: معسكر الدولة والعمل يجريان محادثات مع الليكود حول دور المعارضة دون لبيد

يجري الليكود مفاوضات مستقلة مع أحزاب المعارضة حول تقاسم التمثيل في اللجان ورئاستها ومنصب نائب رئيس الكنيست، ومن بين اللجان المطروحة على جدول الأعمال لجنة رقابة الدولة. ويتعمد الليكود إجراء مفاوضات مستقلة مع الأحزاب من أجل إضعاف لبيد وخلق النزاعات بين أطراف المعارضة. ويهدف الحزب إلى سياسة "فرق تسد" لإلحاق الضرر بلبيد وتقويض قيادته، كما يقدر أن حزب "يش عتيد" سوف يتضرر من هذا التوزيع.

ومن الجدير الإشارة إلى أنه بعد أن قرر غانتس والطيبي إجراء مفاوضات مستقلة، أدرك كل من حزب العمل وإسرائيل بيتنا أنهما لن يكونا قادرين على تحقيق أقصى قدر من الإنجازات لأحزابهما تحت رعاية لبيد وبدءا محادثات مع الليكود. وكانت قيادة لبيد كرئيس للمعارضة بالفعل موضع اختبار في جولة التوصيات في منزل الرئيس بعد الانتخابات. وعلى الرغم من أنه يرأس أكبر حزب في المعارضة، إلا أن معظم الأحزاب في الحكومة

المنتهية ولايتها اختارت عدم تزكيتة لتشكيل الحكومة، ونتيجة لذلك أنهى لبيد فقط جولة المشاورات مع 28 نائبا أوصوا عليه.

* * *

وزير إسكان العدو يلغي وصف "القدس الشرقية" في الوثائق الرسمية

ألغى ما يسمى وزير الإسكان في حكومة نتنياهو يتسحاق غولدكنوبف وصف "القدس الشرقية" في الرسائل الرسمية لوزارات البناء والأمن الداخلي والعلوم. وتوجه الوزير غولدكنوبف إلى الموظفين والوزراء الموجودين معه مطالبا بوقف تسمية المنطقة "القدس الشرقية" في الوثائق الرسمية. ويهدف الوزير من وراء ذلك إلى التأكيد على أن "القدس يهودية موحدة" إذ جاء مطلبه بعد افتتاح مكتبه الجديد في ما تعرف بوزارة الإسكان

* * *

هآرتس: جيش العدو ينقل كتيبة "نيتسح يهودا" الحريدية المتطرفة من الضفة الغربية إلى الجولان

بقلم عاموس هرئيل

قرر "الجيش الإسرائيلي" نقل كتيبة "ناحال نيتسح يهودا" الحريدية المتطرفة من الضفة الغربية إلى وظائف عملياتية طويلة الأجل في مرتفعات الجولان، وبدأت الكتيبة الأسبوع الماضي نشاطها العملياتي في قيادة المنطقة الشمالية، ومن المفترض أن يستمر نحو 11 شهراً. تتمركز كتائب لواء كفير عادة في الضفة الغربية تحت قيادة المنطقة الوسطى ونادراً ما يتم إرسالها إلى ساحات أخرى. وعلى مر السنين، تمركزت كتيبة "نيتسح يهودا" بشكل رئيسي في منطقة رام الله.

عادة ما تقوم معظم الكتائب النظامية بعمل أمني يستمر ما بين أربعة إلى ستة أشهر، في قطاع معين، وبعد ذلك يخضعون لفترة تدريب. ارتكبت الكتيبة سلسلة من الحالات التي تصرف فيها جنود الكتيبة بوحشية تجاه الفلسطينيين، كما قام جنودها باعتقال وتقييد فلسطيني يبلغ من العمر 80 عاماً، يحمل الجنسية الأمريكية، وقتل أثناء الاعتقال. ففي كانون الثاني من العام الماضي، توفي الفلسطيني المسن الذي يحمل الجنسية الأمريكية، بعد أن احتجزه جنود من الكتيبة في ساعة متأخرة من الليل، حينها أقاموا فجأة حاجزاً على الطريق بالقرب من قرية جلجولية بالقرب من رام الله، الفلسطيني عمر عبد المجيد أسد، تم تقيده من قبل جنود الكتيبة وأغلقوا فمه، ووُضِع على الأرض في ظروف شديدة البرودة، وتركه الجنود هناك دون فحص وقُتل لاحقاً، وهو مقيد اليدين في البرد القارص.

* * *

رئيس "أمان" السابق: إستراتيجية إسرائيل ضد إيران فشلت

ترجمة: بلال ضاهر. موقع عرب 48

أشار رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية السابق، تَمير هايمَن، إلى فشل الإستراتيجية الإسرائيلية المركزية ضد إيران – الدعوة إلى فرض عقوبات اقتصادية مشددة ووضع خطة لردع عسكري أميركي. واعتبر أنه في حال طوّرت إيران قنبلة نووية، "فإننا سندخل لأول مرة إلى وضع يوجد فيه تهديد وجودي محتمل على دولة إسرائيل." وقال هايمن، مدير "معهد أبحاث الأمن القومي" في جامعة تل أبيب، في مقابلة نشرتها صحيفة "هآرتس" أمس الأحد، إن "على الحكومة الجديدة أن تدرك أن الإستراتيجية الحالية ليست ناجحة"، وأن المستوى السياسي في إسرائيل "يدرك خطورة التهديد النووي الإيراني، لكنه يظهر اطمئنانا بالتعامل معه، ويوجد حرج هائل وعدم مثابرة إستراتيجية لا أتمكن من فهمه." وأضاف أن "الوضع اليوم هو أنه توجد ساعتان تسيران إلى الوراء: ساعة حياة النظام في إيران وساعة حياة القنبلة النووية. وإذا سقط النظام قبل تطوير القنبلة، فإننا نكون قد حققنا نجاحا كبيرا. لكن إذا ساعة القنبلة سبقت سقوط النظام، فإننا سندخل إلى وضع يكون فيه لأول مرة تهديد وجودي محتمل على دولة إسرائيل."

واعتبر أن إيران نووية سيعيد طرح مصطلح "إرهاب نووي"، وأن هذا يعني وجود "قنبلة قذرة" بأيدي حزب الله أو فصائل فلسطينية. "ونشر تكنولوجيا نووية هو أمر معقد للغاية. وحتى توقيع الاتفاق النووي (عام 2015)، كان التأجيل هو الإستراتيجية. والاعتقاد هو أننا نكسب الوقت من خلال عمليات عسكرية سرية وعمليات أخرى. ونحن نكسب الوقت ونقوم بإعداد بديل عسكري هجومي، سنستخدمه إذا تجاوزت إيران عتبة معينة."

ويرى هايمن أن سياسة العقوبات، في أعقاب انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي، لم تستهدف محفزات إيران. "وعزل إيران السياسي والاقتصادي ليس عزلا حقيقيا. فهي تتلقى دعما اقتصاديا من روسيا والصين. وهم لا يرون أنفسهم معزولين اقتصاديا." وأضاف أن "أي أحد قرأ الوثيقة الإستراتيجية للأمن القومي الأخير للولايات المتحدة، يدرك أن الأميركيين لا يعتزمون استخدام قوة عسكرية من أجل إسقاط النظام. وكتبوا ذلك علنا، وهذا ليس سرا. وأي أحد يعرف جيوسياسية العالم يدرك أن الولايات المتحدة لا تتجه إلى بداية حرب جديدة في الشرق الأوسط. والإستراتيجية الحالية التي تستند إلى هذين الساقين – العقوبات والردع – انهارت. وهي غير موجودة."

وشدد هايمن على أنه كان يحظر على الولايات المتحدة الانسحاب من الاتفاق النووي، وأنه كان يجب التوقيع عليه مجدد في العام الماضي من أجل كسب الهدوء، وذلك خلافا لموقف رؤساء الحكومة الإسرائيلية في السنوات الأخيرة، بنيامين نتنياهو ويائير لبيد ونفتالي بينيت. ورأى أن إيران كانت ستلتزم بالاتفاق الأصلي إلى حين انتهاء سريانه، في العام 2030. وتابع "أنا لا أصدق الإيرانيين أبدا. وفي مرحلة ما سيستغلون الفرصة الأولى من أجل تحصين نظامهم، والوصول إلى قدرات نووية تسمح بهذا الأمر. واعتقدت أن الوقت الذي سنكسبه سيتيح لنا ليونة بالعمل بالإستراتيجية التي نريدها، سواء بطريقة عسكرية أو أن ننتظر ونرى ما سيحدث." وأضاف هايمن أنه لو توصلت المفاوضات النووية بين القوى العظمى وإيران إلى إعادة إحياء الاتفاق النووي لالتزم الجانبان به، "ولم نكن سنصل إلى الواقع الذي باعتقادي وصلنا إليه، وهو أن إيران دولة عتبة (نووية) فيما العالم منشغل بأمور أخرى. وسنضطر في نهاية الأمر تنفيذ الأمر الوحيد الذي يجب تنفيذه، وهو مهاجمة إيران."

وبحسب هايمن، فإن "الولايات المتحدة لن توقع على اتفاق نووي مع إيران لأن هذا يعني ضعف هائل مقابل أوروبا والصين وروسيا. وزعيم إيران لن يوقع. ويبدو لي أنه راضٍ من الوضع كما هو الآن، الذي يحصل فيه على كافة المنافع من دون أن يُهان. ولذلك هو يضع المصاعب."

ويعتقد هايمن أن لدى إسرائيل قدرة على مهاجمة إيران الآن، لكنه أشار إلى أن ثمن ذلك سيكون باهظا للغاية. "فهذه لن تكون مهاجمة مفاعل نووي" مثل الهجومين الإسرائيليين ضد المفاعلين النوويين العراقي والسوري. "والبرنامج النووي الإيراني بُني على استخلاص الدروس من هجماتنا. وانطلاقا من إدراكهم أننا عازمون على الهجوم، بنوا خطة مختلفة، ونشر البرنامج في عشرات المواقع. وهي محصنة وفي باطن الأرض ومحمية، بحيث أن هجوما كهذا سيعتبر كحرب ضد إيران ويمكن أن تتسع إلى حرب إقليمية. وحزب الله سيكون ضالعا في الحرب. وبنظر الإيرانيين، فإن هذا يردع كثيرا ويخفف من إقدام إسرائيل على ذلك لأن عواقبه معروفة. وقدرات حزب الله الصاروخية وترسانة القذائف الصاروخية لديه معروفة لدى أي مواطن في إسرائيل."

وشكك هايمن في جدوى مهاجمة إيران، وقال إن هجوما عسكريا واسعا قد يحقق نتائج معاكسة. "وزعيم إيران سيقول إنهم هاجموني فقط لأنه لا توجد بحوزتي قنبلة نووية"، وأن هجوما كهذا سيشكل حافزا لصنع قنبلة "وبأسرع ما يمكن." وأشار إلى أن "أي حرب ضد النووي هي حرب على الوقت. وأثبت التاريخ أن الحكومة التي تقرر التوجه إلى النووي ستصل إليه. ونحن نؤجل الهجوم كل مرة. لكن هجوما بإمكانه أن يقلب

الإستراتيجية الإيرانية من ضبابة إلى استعراض قوة نووية. والأمر الوحيد الذي يجب الاعتراف به هو أن إستراتيجية إسرائيل الحالية فشلت، وستقودنا إلى المكان الأكثر سوءا."

واعتبر هايمن أنه "بالإمكان اقتراح اتفاق مغري جدا على الإيرانيين"، وفي موازاة ذلك وضع خطة لمهاجمة إيران من دون أن تتبع ذلك حرب إقليمية، من خلال حصول إسرائيل على دعم أميركي، "وتردع إيران من تطوير البرنامج النووي." وأضاف أن دعما أميركيا مرتبط بسياسة إسرائيل في جبهات أخرى. "وإذا لعبنا مع الأميركيين في أمور أخرى، فقد ندفع الثمن في إيران. وعلينا أن نكون حذرين جدا في الحلبة الفلسطينية وفي عالم حقوق الإنسان، وفي مجالات القيم المشتركة مع الولايات المتحدة، لأن هذا قد يعرضنا لشروط معينة بما يتعلق بالدعم الأميركي."

وبحسب هايمن، فإن الاحتجاجات في إيران لا تشكل حاليا خطرا على النظام الإيراني. وأضاف أنه لا يوجد جيل آخر لجيل الثورة الإيرانية الحالي. "وعلى الأرجح أن هذا الأمر سيقود إلى تغيير النظام أو إسقاطه لكن هذا ليس أمرا بالإمكان بناء إستراتيجية عليه. وينبغي أن تعترف بقدرتك وبحدود القوة، وبحجم النظام وبحقيقة أنه نشأ بعد ثورة. وهو سيفعل أي شيء كي لا يسقط بثورة. وإيران لا تسارع في هذه المرحلة نحو القنبلة وإنما تكتفي بمكانة دولة عتبة من أجل ردع جاراتها. ولو كانوا مسرعون نحو القنبلة، لربما كنا سنتعامل بشكل مختلف."

* * *

هآرتس: نتنياهو يزرع المنطقة بـ"العبوات الناسفة": الدول العربية تخشى الانفجار

بقلم تسفي برئيل

ترجمة: صحيفة الأيام الفلسطينية

استقبل عبد الله، ملك الأردن، هذا الأسبوع، الحكومة الجديدة بنداء تحذير. "توجد لنا خطوط حمراء، ومن سيجتازها سنعرف كيف نتعامل معه"، أعلن في برلين لشبكة "سي.إن.إن". أحد هذه الخطوط الحمراء تم اجتيازه في السابق؛ عندما وضعت الحكومة في خطوطها الأساسية أنه "يوجد للشعب اليهودي حق حصري غير قابل للتصرف على كل مناطق أرض إسرائيل. ستدفع الحكومة قدماً وتطور الاستيطان في كل أرجاء البلاد - في الجليل والنقب والجولان ويهودا والسامرة". هذا "الحق" في الحقيقة كان متضمناً في الخطوط الأساسية لحكومات سابقة، لكن الحصرية غير القابلة للتصرف هي الأمر الجديد، فعندما تضاف إلى حقيقة أنه لا يوجد أي ذكر لنية للتوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين، فإنها تبني جبهة سياسية ليس فقط ضد

الفلسطينيين والأردن، بل أيضاً تضع إسرائيل أمام الولايات المتحدة والدول الغربية.

أكثر ما يقلق في هذا التصريح الملك عبد الله هو أن طبيعة تطبيقه وتداعياته تقربانه من اللحظة التي سيضطر فيها إلى مواجهة القضية الرئيسة التي تتعلق بمسؤوليته عن الأماكن المقدسة في القدس، التي يعتبرها ذخراً "غير قابل للتصرف"، سواء من قبله أو من قبل مملكته.

هل يمكن الاعتماد على صديقه، جو بايدن، كي يوقف طموحات نتنياهو، وبالأساس طموحات وزراء اليمين القومي المتطرف - مثل إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش - الذين يسعون إلى إقامة "الهيكل الثالث"؟ هل يمكنه الاعتماد على التحالف الفارغ الذي يسمى "الوحدة العربية"، بشكل خاص عندما يزداد الحديث عن التطبيع مع السعودية التي لا تخفي الرغبة في تولي الرعاية على الأماكن المقدسة في القدس، وأن تزيح الأردن عنها؟ ولا يقل عن ذلك أهمية، هل سينجح الملك في مواجهة احتجاج الجمهور الذي يمكن أن يندلع في الأردن ويجر وراءه جمهوراً واسعاً في الدول العربية والإسلامية؟

في المرة السابقة، التي أعلن فيها نتنياهو نيته فرض القانون الإسرائيلي في "المناطق"، اقترحت دولة عربية وهي اتحاد الإمارات، التي من أجل أن تزيل التهديد عن الطاولة، في المقابل تقديم بديل مناسب بشكل خاص وهو السلام والتطبيع مع إسرائيل. السرعة والنطاق التي فيهما تطورت العلاقات بين الدولتين والسلام الدافئ الذي ساد بينهما (خلافاً للسلام البارد الذي يميز العلاقات مع مصر والأردن) يمكن للوهلة الأولى أن يكونا الضمانة لأن تظهر أبو ظبي أكبر قدر من المرونة تجاه سياسة نتنياهو في "المناطق."

بشكل عام، طورت الإمارات في السنوات الأخيرة سياسة خارجية مستقلة غير متطابقة مع سياسة دول الخليج أو سياسة دول عربية أخرى. وهي تقيم علاقات دبلوماسية مع إيران، واستأنفت العلاقات مع تركيا، وانسحبت من التحالف السعودي في الحرب على اليمن، وتغازل الصين وروسيا، وفي الوقت ذاته تعتبر نفسها حليفة للولايات المتحدة. أعطاها السلام أداة تأثير على سياسة إسرائيل في الشرق الأوسط، لكن استخدام هذه الأداة محدود. ستجد أبو ظبي صعوبة في أن تهدد بخرقه أو الانسحاب منه، باسم التضامن مع الفلسطينيين.

في الطرف الثاني من الخارطة، في مصر تطورت تحت حكم عبد الفتاح السيسي منظومة علاقات يمكن اعتبارها تحالفاً إستراتيجياً غير رسمي مع إسرائيل، يستند إلى فهم واعتراف عميق بالمصالح الأمنية المتبادلة. لا يدور الحديث فقط عن تعاون استخباري أو موافقة على النشاطات العسكرية لمصر في "المناطق"، التي حددت كمناطق منزوعة السلاح في اتفاق كامب ديفيد أو بمصادقة إسرائيل على تغيير مكانة جزر صنافير وتيران في البحر الأحمر. هذه فقط نتائج لبنية سياسية وعسكرية ولدت سوية مع الإستراتيجية الإسرائيلية

بتحويل غزة إلى عائق أمام أي عملية سياسية مع الفلسطينيين، بوساطة سياسة الفصل بين الضفة والقطاع.

تعترف مصر من ناحيتها بشكل غير رسمي بأن حل الدولتين ليس حلاً منطقياً في المستقبل المنظور، وبناء على ذلك فمن الحيوي بالنسبة لها تحييد التهديد الأمني، الذي يمكن أن يتطور في غزة وينزلق إلى أراضيها. صحيح أن مصر في السابق هددت مرتين سلامة اتفاق السلام الذي عقدته مع إسرائيل، وأعادت سفيرها من تل أبيب بين الأعوام 1982 - 1993 في أعقاب حرب لبنان الأولى، والمرة الثانية بين الأعوام 2001 - 2005 على خلفية الانتفاضة الثانية، لكنها لم تقطع علاقاتها رغم ضغوط الجمهور الشديدة التي استخدمت على نظام مبارك. ولكن تشابك المصالح المشتركة بين الدولتين الآن يرتبط بمنظومة الأواني المستطرقة التي توجد بين غزة والضفة والقدس.

"حماس" و"الجهاد الإسلامي" حوّلتا "وحدة الساحات" إلى أساس في إستراتيجية مقاومة الاحتلال، وبذلك تحاولان تقويض جهود إسرائيل في إدارة منظومتَي مواجهة منفصلتين. ولكن في الواقع "حماس" في غزة مقيدة باتفاقات مع مصر وبشكل غير مباشر مع إسرائيل، وتستفيد من ضخ الأموال التي تصل من قطر ومن عمليات إعادة الإعمار التي تنفذها مصر، في حين تحولت الضفة إلى منطقة نيران مفتوحة تتركز فيها النشاطات الإسرائيلية بالأساس ضد "الجهاد الإسلامي" ومنظمات صغيرة. سيكون كافياً تغيير الوضع الراهن في الحرم أو نشاط استيطاني مسرع في شرق القدس أو مس شديد بشروط اعتقال السجناء الأمنيين من أجل تحطيم هذا التقسيم. يمكن أن تستأنف هذه التغييرات نشاطات "حماس" العسكرية في غزة، وأن تهدد بذلك الساحة الداخلية المصرية.

عندما سيكون مستقبل المساعدات القطرية لغزة غير مضمون، ومثله أيضاً حجم التسهيلات التي أعطيت للقطاع، تحت قيادة سموتريتش كوزير مكلف بتنسيق أعمال الحكومة في "المناطق"، فإن مناطق الاحتكاك يمكن أن تتسع. يمكن عندها أن تكتشف مصر أن تجارة الخيول التي أدارتها مع نتنياهو خلال سنوات تغيّر القواعد، وأنه ينضم للمعادلة عامل تدميري إسرائيلي لا يعترف بها.

سيكون نتنياهو مطالباً عندها بأن يثبت أن التفاهمات مع مصر ما زالت سارية، وأن التعهدات التي أخذتها إسرائيل على عاتقها غير خاضعة لنزوة سموتريتش. ولكن الحديث لا يدور فقط عن محور إسرائيل - مصر. تعتمد أيضاً على استقرار شبكة العلاقات هذه طموحات نتنياهو في التوصل إلى تطبيع العلاقات مع السعودية، التي ليست فقط حليفة إستراتيجية لمصر، بل تمنحها جزءاً كبيراً من الأوكسجين الاقتصادي الضروري لبقائها. تطور حركة الاحتجاج في مصر رداً على سياسة إسرائيل في الضفة والقدس وغزة سيؤدي

إلى عدم الهدوء في السعودية. من الدولة التي يتوقع أن تعانق نتنياهو مقابل سلوك "مناسب" في غزة والضفة؟، خلافاً لاتحاد الإمارات، فإن السعودية لم تعمل من أجل وقف نية نتنياهو ضم أجزاء من الضفة في اتفاقات إبراهيم، ولم تقترح اتفاق سلام مقابل تغيير سياسته.

تعتبر السعودية نفسها دولة يمكنها إملاء السياسة، وليس دولة توزع الهدايا. المثال على ذلك الطريقة التي استغلت فيها الحرب في أوكرانيا، وارتفاع أسعار النفط الكبير لإجبار الرئيس الأميركي، جو بايدن، على التصالح مع ولي العهد محمد بن سلمان، وزيارة السعودية. عندها، بعد فترة قصيرة، قام بصفعه عندما رفض الاستجابة لطلبه زيادة إنتاج النفط. لقد أبرزت علاقاتها الوثيقة مع روسيا عندما امتنعت عن تطبيق العقوبات التي فرضت عليها، ومؤخراً استضافت بحفاوة الرئيس الصيني، ووقعت معه سلسلة طويلة من الاتفاقات للتعاون المشترك.

في الموضوع الفلسطيني، فإن السعودية صاحبة المبادرة العربية، وهي تسعى بجهد للتأكيد في كل منتدى أن هذه المبادرة الأساس الرئيس لحل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، وتضع ذلك شرطاً لإقامة علاقات مع إسرائيل. التعاون العسكري والتكنولوجي بين إسرائيل والسعودية، والسماح بعبور الطائرات الإسرائيلية في مجالها الجوي، واللقاءات بين شخصيات رفيعة سعودية وإسرائيلية، والتعارف بين بن سلمان ونتنياهو، كل ذلك جزء من مفاوضات غير رسمية تديرها السعودية وإسرائيل، نوع من الدفع على الحساب.

لكن الطريق إلى التطبيع الكامل تقتضي اجتياز عائقين كبيرين، هما: تحسين حقيقي في العلاقات بين الولايات المتحدة والسعودية، وتطور سياسي كبير في الساحة الإسرائيلية - الفلسطينية. لكن إسرائيل، التي كان يمكن أن تكون عرابة المصالحة بين واشنطن والرياض، هي نفسها بحاجة الآن إلى تعزيز مكانتها في الولايات المتحدة والإثبات أن حكومتها الجديدة لا تتصادم مع القيم التي يسوقها الرئيس الأميركي في العالم، وأنها هي نفسها لا تتحول إلى "السعودية المنبوذة"، كما اعتبرها بايدن في حملته الانتخابية. من المشكوك فيه أيضاً إذا كان في وضع العلاقات المتوتر بينه وبين ابن سلمان سيوافق بايدن على العودة واحتضان ولي عهد السعودية حتى مقابل السلام مع إسرائيل.

حول الساحة الفلسطينية، فإن السعودية غير متسرعة. فهي ستنتظر في البداية رؤية كيف تنوي الحكومة أن تجسد خطوطها الأساسية في "المناطق" قبل أن تطرح خطط البناء لسفارتها في إسرائيل. الأمر الأخير الذي تحتاجه السعودية هو مصافحة علنية مع رئيس حكومة إسرائيل، حيث في الخلفية تقصف طائرات سلاح الجو غزة، وتهدم الجرافات قرى في جنوب جبل الخليل، ويخرج الأردنيون للتظاهرات ويطالبون بقطع العلاقات مع إسرائيل.

لا يمكن اتهام السعودية أو الدول العربية، التي وقعت على اتفاقات سلام مع إسرائيل، بالتضامن العميق مع الفلسطينيين. ولكن كل واحدة منها توجد لها "أسباب خاصة" للقلق من تدمير الوضع الراهن الذي وجد في "المناطق" طوال السنين. هذا وضع راهن يستند إلى ميزان الردع والرعب، وعلى مصالح تقلص طوال الوقت التوق إلى انتفاضة عنيفة. أهمية هذا الوضع بالنسبة للدول العربية هو الإعفاء الذي يعطيها إياه من معالجة القضية الفلسطينية طالما أنه يضمن أن هذه القضية لا تنزلق إلى أراضيها وتثير شعوبها.

في نظر هذه الدول، فإن هناك حكومة جديدة في إسرائيل، لديها إمكانية حقيقية كامنة لتفجير النظام القائم، وهذه الدولة لم يعد باستطاعتها الاعتماد على سيطرة نتنياهو الكاملة على ساحة العبوات الناسفة هذه. السيسي والملك عبد الله ومحمد بن زايد يؤكدون في الواقع أنه يمكنهم العمل مع أي حكومة إسرائيلية، وأن نتائج الانتخابات هي شأن إسرائيلي داخلي. ولكنهم في الوقت ذاته يجرون مشاورات كثيفة بينهم من أجل الفحص والاتفاق على أساليب عمل محتملة أمام الكابوس الذي ينمو في إسرائيل

* * *

معاريف: تفكيك الإدارة المدنية و إقامة جيش خاص ببن غفير يهدّدان المشروع الاستيطاني

بقلم ألون بن دافيد

هذه السنة حتى عيد الأنوار لم ينجح في طرد الظلام. ظلام دامس يهبط علينا، ولكن في ظل العتمة قد يكون ممكناً لنا أن نلحظ بصيص نور. ففي الحملة، التي بدأت هذا الأسبوع، بهدف التحطيم المنهجي لكل المؤسسات الرسمية للدولة، فإن الحكومة الجديدة قد تجد نفسها تدمر بالذات ذخرها الأعز: مشروع الاستيطان.

في توقيت تاريخي مشوق، بعد أيام من أداء الحكومة الجديدة اليمين القانونية، ستنشر المحكمة الدولية في لاهاي فتوى بمسألة هل الاحتلال الإسرائيلي في "المناطق" وضع مؤقت (كما جاء في قرارات سابقة للأمم المتحدة) أم وضع دائم (ضم فعلي).

يفهم الفاهمون في أوساط وزراء الحكومة الجديدة منذ الآن التهديد الذي يخلقونه. وليس صدفة أن سارع وزير المالية الجديد، هذا الأسبوع، ليكتب مقالاً في "وول ستريت جورنال" ينفي فيه النية لضم "يهودا" و"السامرة". بالذات هو، حامل علم إحلال السيادة في "يهودا" و"السامرة"، تعهد بأنه لن ينفذ أي تغيير قانوني أو سياسي في تعريف "المناطق". يفهم بتسلئيل سموتريتش أن مظلة الحماية التلقائية التي منحتها الولايات المتحدة للاحتلال الإسرائيلي على مدى السنين لم تعد مضمونة.

على مدى أكثر من 55 سنة، نجحت إسرائيل في أن تثبت حالة هي بمثابة شبه معجزة: احتلال شعب آخر وإبقاؤه تحت حكم عسكري، وإقامة استيطان لنحو نصف مليون إسرائيلي على الأرض، وكل ذلك دون أن تلفظ إسرائيل من أسرة الشعوب وتوصف كدولة منبوذة. هذه المعجزة نجحت في البقاء ستة عقود بفضل السياسة الملجومة التي اتخذتها كل حكومات إسرائيل على أجيالها في "يهودا" و"السامرة"، وبفضل السور الواقي الذي وفرته لها منظومة القضاء الإسرائيلية. هذان الاثنان معاً سمحا للولايات المتحدة أيضاً بمواصلة صد كل مبادرة لوصف إسرائيل باحتلال غير قانوني.

على مدى السنين حرص الجيش الإسرائيلي على تنفيذ سياسة متوازنة من استخدام القوة في "المناطق"، تميز بين منفذي "الإرهاب" والعنف وبين باقي السكان. قادة الجيش، بمرافقة متلاصقة من المستشارين القانونيين، اختاروا ألا ينفذوا كامل قوة الجيش الإسرائيلي في "المناطق" حتى في الأيام الصعبة؛ انطلاقاً من الفهم أن استخدام القوة غير الملجومة سيقوض قدرة إسرائيل على مواصلة امتلاك المنطقة. الإدارة المدنية، التي حلت محل الحكم العسكري في "المناطق" قبل 41 سنة، جاءت لتبقي على مظهر يكون فيه قانون واحد للإسرائيليين والفلسطينيين خلف الخط الأخضر. لقد امتنعت إسرائيل عن إحلال القانون الإسرائيلي في "المناطق" كي تبقيها تحت تعريف "استيلاء حرب"، أرض محتلة مؤقتاً تجرى فيها نشاطات حربية.

لقد سمح جهاز القضاء الإسرائيلي لكل فلسطيني بالاستئناف على قرارات القائد العسكري. وبفضل سمعته الدولية أقام متاريس حمت الاحتلال المتواصل. وإلى جانب ذلك حمى أيضاً مقاتلي وقادة الجيش الإسرائيلي من دعاوى جنائية بالمحاكم في العالم. وتهدد حماسة التشريع في الحكومة الجديدة بالقضاء على كل هذا. الفصل بين الإدارة المدنية وبين الجيش ووزارة الدفاع، وإيداعها في يد وزير المالية تشير إلى أنه من الآن فصاعداً سيكون قانون للإسرائيليين وقانون آخر للفلسطينيين في "يهودا" و"السامرة". كما سيقضي تحطيم جهاز القضاء أيضاً على الأسوار التي حمت مقاتلي الجيش الإسرائيلي والسياسة الإسرائيلية في "المناطق."

إذا أضفنا إلى هذا أيضاً تحويل حرس الحدود إلى جيش خاص للوزير إيتمار بن غفير، وكذا حملة تبييض البؤر الاستيطانية غير القانونية، فإن هذه الحكومة ستفكك بكلتا يديها بقايا الشرعية الأخيرة للسيطرة الإسرائيلية في "المناطق". الإدارة الأميركية، التي على أي حال لا تمتلئ عطفاً تجاه إسرائيل، لا تحتاج لان تقف ضدها. يكفي أن تمتنع عن استخدام الفيتو على قرارات ضد إسرائيل في المؤسسات الدولية. وستكون هذه هي الإشارة لباقي العالم الغربي، الذي كبحه الأميركيون حتى الآن، إلى أن إسرائيل هي فريسة مباحة.

بعد 12 سنة من توقع أيهود باراك، فان موجة "التسونامي السياسي" قد تغمر شواطئنا في شكل اعتراف بدولة فلسطينية، وسحب شرعية الاحتلال والمقاطعات على أنواعها.

وعليه، فثمة أهمية كبيرة في تعيين وزير الدفاع، يوآف غالنت، الذي قد يجد نفسه في وظيفة الإصبع في السد. غالنت، الذي يعرف جيداً الفعل العسكري، السياسي، والصلة بينهما، سيتعين عليه منذ الأيام القريبة القادمة أن يقرر إذا كان سيقاتل في سبيل صلاحياته ويحمي مكانة وزير الدفاع والجيش الإسرائيلي كصاحب السيادة في "المناطق"، أم يطأطئ رأسه ويصبح منفذ قول سموتريتش. حتى اليوم لم يظهر أنه سهل على الانثناء. ولا يوجد ما يبرر الافتراض أن هذا سيحصل له الآن. غالنت على وعي جيد بالأثمان التي سيدفعها إذا ما وقف على ساقيه الخلفيتين ليحمي استقلالية الجيش ووزارة الدفاع. في غضون لحظة سيصنف كيساري مناوب في الحكومة وكمن يدق العصي في دواليب الاستيطان.

لكن إلى جانب الثمن السياسي يمكنه أيضاً أن يكسب مكانته كزعيم رسمي، ذي فكر متوازن. أكثر من هذا: إذا ما حدد الأميركيون غالنت بأنه الكادح سوي العقل في الحكومة، فسرعان ما سيجعلونه محاورهم الأساسي تجاه حكومة نتنياهو السادسة. إلى جانبه يمكن أن نجد رئيس مجلس الأمن القومي، تساحي هنغبي، التعيين المفاجئ والمشجع في الحكومة الجديدة. هنغبي، مع تجربته السياسية الخارجية والداخلية الجمة، قد يتطلع ليركز على الموضوع الإيراني بصفته رئيساً لهيئة الأمن القومي، لكن سرعان ما سيكتشف أن خطاً قصيراً يمتد بين قيادة الوسط الأميركية ونتناز، وأن السياسة في "المناطق" هي التي ستؤثر على حرية عمل إسرائيل تجاه إيران.

تعيين هنغبي، سياسياً وليس موظفاً معيناً، لرئاسة هيئة الأمن القومي، قد يبشر بعصر جديد في تاريخ هذه المؤسسة المهمة. حتى الآن عانت هيئة الأمن القومي من الضعف حيال أجسام التنفيذ ووكالات الاستخبارات الإسرائيلية. وقد عنيت أكثر بإعداد البرنامج للمداولات وأقل في رسم السياسة. لهنغبي فرصة لجعلها جسماً قيادياً كان ينقص جداً في دولة إسرائيل. بعد أن نصم سجل قوانيننا بقانون ينص على الحق في التميز، سيكون من الصعب على إسرائيل أن تواصل بيع نفسها كـ"الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط"، والتي على الطريق أيضاً تحتجز ثلاثة ملايين إنسان تحت حكم عسكري. داخل عتمة الحكومة الجديدة، فان تعيين غالنت وهنغبي يمنحهما فرصة لأن يظهراها مضيئة.

* * *

إسرائيل اليوم: فليعلم الأردن أن صلاة اليهود في الحرم جزء من الوضع الراهن

بقلم نداف شرغاي

منذ الأيام الأولى يتعين على بنيامين نتنياهو وقيادته الجديدة – القديمة ان تعالج "الخطوط الحمراء" للأردن، كما صاغها بغموض الملك عبدالله، قبل أيام. دون أن يقول هذا صراحة، تحدث عبدالله عن الحرم،

بل هدد. عملياً، الأردن والسلطة الفلسطينية يطلبان من الولايات المتحدة أن تفرض على إسرائيل وقف صلاة اليهود في الجانب الشرقي من الحرم. تتم الصلوات هناك تحت رقابة وإذن الشرطة منذ خمس سنوات. كما أن عبدالله وابو مازن اطلقا معا مشروع تمويل للتواجد الاسلامي في الحرم، وفي اطاره يبقى هناك كل يوم الف مسلم من حفظة القرآن.

والآن بعد أن اطلق الملك كلمته يتعين عليه ايضا أن يسمع منا بان لإسرائيل ايضا خطوطاً حمراء في الحرم: أولاً، ان الوضع الراهن (الستاتيسكو) لم يعد مقدساً. المسلمون هم الذين قلبوه رأساً على عقب في يوبيل السنوات الاخيرة، حيث اقاموا في الحرم أربعة مساجد اخرى، وأغلقوا اثنين من أبوابه في وجه اليهود وغيرها وغيرها.

ثانياً، الا يكون أي قيد على زيارات اليهود في الحرم وان الصلوات الصامتة هناك ستستمر. إذا كان الملك يصر على اعادة الوضع الراهن القديم الى سابق عهده ووقف صلوات اليهود هناك فعلى إسرائيل أن تصر على ان يعود الوضع الراهن القديم الى سابق عهده ايضا في كل ما يتعلق بالمسجد المرواني والأقصى القديم، وهما تغييران أساسيان للنظام في الحرم. مسجدان لم يكونا هناك في العام 1967. والحل الوسط النزيه هو أن هذه وتلك يبقيان هناك.

إسرائيل ملزمة أيضاً بحساب نفس داخلي، في كل ما يتعلق بسلوكها تجاه الأردن في موضوع الحرم. فقد حصل الأردن منا على هدايا سخية أكثر مما ينبغي: فقد مُنح الأردنيون حق فيتو على تبديل جسر المغاربة المتهالك ووضع جسر دائم. استلموا الترميم والمعالجة للحائط الشرقي والحائط الجنوبي بعد أن برزت شقوق فيهما. ترقص إسرائيل حسب المزمار الأردني بما في ذلك حيال الفيتو على إخلاء القمامة ومخلفات البناء الحبيسة من خلف صفائح وملصقات على الحائط الغربي الصغير، بل ان إسرائيل استجابت لطلب اردني بتأجيل بحث مسألة السيادة الإسرائيلية على الحرم في الكنيست، بل سمحت بتدخل اردني في اعتبارات عملياتية لقوات الامن داخل الحرم في ايام التوتر و"الشغب" هناك.

كل هذا جلبناه نحن على أنفسنا، انطلاقاً من الافتراض بأن هذا سيساهم في شبكة علاقاتنا وتفاهماتنا مع الأردن في المجال الأمني، الاستخباري، والاقتصادي. والآن، حان الوقت للوقوف عند رأينا والإصرار على استمرار الصلوات في الحرم.

إذا كان الوزير باراليف ورئيسا الوزراء لبيد وبينيت فهموا بأنه لا يعاد الدولاب هنا الى الوراء، بالأحرى ان يفهم نتنياهو، هنغبي وبن غفير ذلك. هذه هي الرسالة التي يجب أن تنقل الى الأردن، في قنوات علنية أو سرية، بالنسبة لحقوق اليهود في المكان الأكثر قدسية للشعب اليهودي.

* * *

وزير الإسكان الجديد: حل مشكلة السكن بإسرائيل موجود بالضفة

ترجمة: بلال ضاهر. موقع عرب 48

اعتبر رئيس كتلة "يهدوت هتوراة" ووزير البناء والإسكان الإسرائيلي الجديد، يتسحاق غودكنوبف، أن جزءا من حل مشكلة السكن في إسرائيل موجود في الضفة الغربية المحتلة. وقال غولدكنوبف خلال مراسم تغيير الوزير مع سلفه في المنصب، زئيف إلكين، أمس الأحد، أنه "سنساعد أشقاءنا المستوطنين في يهودا والسامرة، حسبما علمت من خلال زياراتي إليهم عشية الانتخابات. وجزء من حل ضائقة السكن موجودة في هذه المناطق." وأضاف أنه "جئنا لنخدم مواطني إسرائيل ودفع قيم المساواة واستيطان البلاد"، وادعى أن "لدينا واجب تجاه جميع الأزواج الشابة من جميع الأوساط، ومن دون فرق في الديانة، العرق أو الأفكار. ولن نكون فئويين. فمشكلة السكن مشتركة للجميع."

بدوره، اعتبر وزير السياحة الجديد، حاييم كاتس، في مراسم مشابهة مع وزير السياحة السابق، يوئيل رزفوزوف، أن "على أي عائلة إسرائيلية أن تتمتع بجمال البلاد وفقا لقدرتها الاقتصادية الخاصة. وسنستثمر في مناطق جديدة، مثل توسكانا المحلية في يهودا والسامرة."

وكانت شركة "بوكينغ.كوم" قد وضعت علامات على أماكن المبيت في المستوطنات في الضفة، لكن وزارة الخارجية الإسرائيلية أعلنت، في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، أنه بعد "محادثات سرية وناجعة" مع إدارة الشركة، فإن العلامات على أماكن المبيت هذه لن تشمل تحذيرا من استهداف الأمن وحقوق الإنسان، ولا تشمل ملاحظات أن المستوطنات هي مناطق محتلة، إلا أن الملاحظات شملت "وجوب الانتباه إلى تحذيرات السفر الموجودة بخصوص هذه المناطق لاعتبارات الأمن الشخصي."

وفي العام 2018، أزالت شركة Airbnb شققا ووحدات ضيافة في المستوطنات من موقعها. وتراجعت هذه الشركة، في نيسان/أبريل 2019، وجاء في بيانها أنه "ندرك تعقيدات الموضوع الذي طُرح في بيان سابق وسنستمر بالسماح بتسجيل عقارات من الضفة الغربية، لكن الشركة لن تستفيد من أرباح أنشطتها في هذه المنطقة. وأي ربح يتحقق للشركة من أنشطتها في الضفة الغربية سيتم التبرع به لمنظمات لا تهدف إلى الربح وتقدم مساعدات إنسانية لأشخاص في أنحاء العالم."

وخلال مراسم مشابهة، تحدث وزير الأمن الداخلي السابق، عومير بار ليف، إلى قيادة الشرطة وسلطة السجون وجهاز الإطفاء والإنقاذ. وقال إن "عيون مواطني إسرائيل متجهة إليكم وهم يعلمون أن أمنهم موجود بأيد مستقرة وآمنة. وعليكم الاستمرار في إظهار عمود فقري قوي، وأن تكونوا صخرة صلبة مقابل الرياح التي تهب (من جهة الحكومة اليمينية المتطرفة الجديدة) والإصرار على رأيكم المهني دون خوف، وهذا واجبكم الأخلاقي تجاه مواطني إسرائيل."

وتأتي أقوال بار ليف في أعقاب تغيير "مرسوم الشرطة" وإعطاء صلاحيات واسعة وسيطرة كاملة على سياسة الشرطة لخلفه في المنصب، رئيس حزب "عوتسما يهوديت" الفاشي إيتمار بن غفير، الذي حول اسم الوزارة إلى وزارة الأمن القومي.

وقال بار ليف إنه خلال خدمته العسكرية الطويلة كانت حياته مهددة، لكنه لم يكن يخضع لحراسة شخصية، سوى بعد توليه منصبه الوزاري في الحكومة المنتهية ولايتها، بموجب قرار الشاباك، "لأن يهودا، من مواطني إسرائيل، هددوا باستهدافي، لأني تجرأت على القول إن هناك مستوطنين متطرفين ارتكبوا جرائم كراهية ضد فلسطينيين."

بدوره، قال بن غفير إنه "استمعت جيدا إلى خطابك، وعليّ أن أقول لك بأسف شديد إنك لست الوحيد المهدد. وتعال لتتحدث مع زوجتي وأولادي". وادعى أنه "ستكتشف أنه في كل أسبوع تقريبا نتلقى صورا لسكاكين تنقط دما، وصور مشوهة لهم ودعوات إلى قتلي. وهذا ليس أعداء إسرائيل، وإنما من يهود فوضويين حان الوقت لمعالجة أمرهم." وزعم بن غفير أنه "تقع يوميا مئات الأحداث وإلقاء حجارة علينا في البلدة اليهودية (البؤرة الاستيطانية) في الخليل، وعلى المستوطنين، ومئات الأحداث في الجليل والنقب ضد اليهود لأنهم يهود، ومئات الأحداث في القدس (المحتلة)."

* * *

وزير حرب الاحتلال يحدد بأول تصريح له "التهديد الأهم"

ترجمة: موقع عربي21

قال وزير حرب الاحتلال الجديد، يؤآف غالانت، إن "التهديد الأول والمهم" لإسرائيل هو سعي إيران لامتلاك سلاح نووي. وقال الوزير الجديد، الذي شغل سابقا منصب قائد الجبهة الجنوبية للاحتلال مع غزة، إن التهديد الصاروخي واسع النطاق الذي نواجهه، وإلى جانبه العمليات الفلسطينية، "تعد تحديا كبيرا ومعقدا، والمؤسسة الأمنية تحت قيادتي، وبجهد مشترك بين جميع أذرعها، ستعد الإجابات التي ستسمح للحكومة الإسرائيلية باتخاذ أي قرار بشأن كبح المجهود النووي الإيراني"، بحسب قوله. ونالت حكومة نتنياهو ثقة كنيست الاحتلال، وصوت لصالحها 63 نائبا، من أصل 12. ويعد غالانت من مؤيدي الاستيطان الواسع في الضفة الغربية. وكان اختيار غالانت متوقعا، بحكم خبرته العسكرية الطويلة، وكان إيهود باراك اختاره رئيسا لأركان جيش الاحتلال عام 2010، لكن اضطر للتخلي عن المنصب، بعد فضيحة تتعلق بتعدي منزله وحديقته على أرض عامة. وحصل اليمينيون على حقائب هامة، منها، زعيم حزب "القوة اليهودية" "ايتمار بن غفير" على منصب وزير الأمن القومي، وتولى زعيم حزب "الصهيونية الدينية" "بتسليئيل سموتريتش" منصب وزير المالية ووزير في وزارة الجيش، وهو منصب جرى استحداثه في إطار مفاوضات

تشكيل الحكومة. وتولى زعيم حزب "شاس" المتدين "آريه درعي" على حقيبتين وزاريتين، وهما حقيبة الداخلية وحقيبة الصحة.

وتتصاعد حالة القلق لدى العديد من السياسيين الإسرائيليين الفاعلين من تأثير تنصيب حكومة يمينة متطرفة تقود "إسرائيل" في الفترة المقبلة. وأوضحت "هآرتس" العبرية في مقال نشرته للكاتب تسفي برئيل، أن "إسرائيل" ستجد صعوبة في طرح "ادعاءات مقنعة ضد وصف الصهيونية بأنها شكل من أشكال العنصرية، في الوقت الذي فيه وزير "الأمن القومي" هو إيتمار بن غفير، أحد تلاميذ مئير كهانا، والوزيرة أوريت ستروك، تقضي بأن الطبيب يمكنه عدم تقديم العلاج لمن يعارض عقيدته، والشريك الأيديولوجي لبن غفير، بتسلئيل سموتريتش، يخشى من أن زوجته ستكون في المستشفى قرب امرأة عربية."

* * *

دراسات

مركز دراسات الأمن القومي: تعميق التعاون بين إيران وروسيا

بقلم سيما شين، وأركادي ميل مان، وسارة لارش زيلبيربيرج، وبات تشن درويان فيلدمان

ترجمة: الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين

وصلت العلاقات بين موسكو وطهران إلى آفاق جديدة في العام 2022 عندما استخدم الجيش الروسي طائرات من دون طيار إيرانية في ساحة المعركة في أوكرانيا، والآن تتوقع إيران تغييرات روسية في شكل مساعدة في بيع معدات عسكرية، وربما أيضًا في سوريا، وجزئيًا في المجال النووي أيضًا - وهو أمر يجب أن يقلق إسرائيل

تواجه روسيا وإيران عزلة اقتصادية وسياسية تحثهما على زيادة تعاونهما. ازدادت العلاقات بين البلدين. ولها أبعاد عسكرية واقتصادية، وتنعكس في التعاون على الساحة السورية. في الأشهر الأخيرة مع قرار إيران الوقوف إلى جانب روسيا في الحرب في أوكرانيا. إن استخدام روسيا للطائرات من طيار الإيرانية التي باعت إيران المئات منها كتعبير عن التعاون الأول من نوعه قد تسبب بالفعل في قدر كبير من الضرر للبنية التحتية في أوكرانيا. يجب على إسرائيل أن تأخذ في الاعتبار ما قد تمنحه روسيا لإيران على المستوى العسكري التقليدي (الطائرات والدفاع الجوي)، وفي موقعها في سوريا، وربما تزودها بالمعرفة والمكونات في المجال النووي.

وصلت العلاقة الطويلة الأمد بين إيران وروسيا. كما تجلى من بين أمور أخرى في تعاونهما العسكري الوثيق في الحرب في سوريا. إلى ذروتها مع قرار طهران الوقوف إلى جانب موسكو في حربها ضد أوكرانيا من خلال توريد

الطائرات من دون طيار، بما في ذلك الطائرات من دون طيار الانتحارية والتدريب التشغيلي. أدت حاجة روسيا للمساعدة الإيرانية بعد شهور من القتال المطول في أوكرانيا، خاصة فيما يتعلق بقدرات الهجوم الدقيق إلى إمداد ما يقرب من 1700 طائرة من دون طيار بعضها مؤخرًا. وبحسب مصادر أميركية، فقد وصل وفد صغير من العسكريين الإيرانيين إلى شبه جزيرة القرم قبل حوالي شهرين لتوجيه الجيش الروسي لاستخدام الطائرات من دون طيار وتحسين الأداء في ضوء الخبرة المتراكمة في هذا المجال. وفي نوفمبر / تشرين الثاني أفادت أوكرانيا بمقتل عسكريين إيرانيين في هجوم أوكراني على شبه جزيرة القرم. وساعدت الطائرات من دون طيار الإيرانية روسيا في تنفيذ هجمات مميتة على كييف وزابوريزهيا، بما في ذلك مرافق البنية التحتية. ومن المحتمل أيضًا في المستقبل توفير صواريخ قصيرة ومتوسطة المدى، فضلاً عن المساعدة في بناء مصنع لـ إنتاج الطائرات من دون طيار في روسيا، وهو ما ناقشته موسكو وطهران. وستزيد هذه الخطوة بشكل كبير المخزون الروسي، على الرغم من أن تحقيقه سيستغرق وقتًا.

بالإضافة إلى ذلك، في بداية كانون الأول\ديسمبر، أفادت المملكة المتحدة أن روسيا مهتمة أيضًا بتجديد مخزونها من الصواريخ الباليستية، وأجرت محادثات مع إيران بشأن نقل مئات من الصواريخ الإيرانية بمدى 300 و700 كيلومتر إلى روسيا. لكن الضغوط الدبلوماسية التي مورست على إيران بعد تقارير بهذا الخصوص حالت حتى الآن دون نقل هذه الصواريخ. في الوقت نفسه، أصبح معروفًا أن روسيا بدأت بتدريب الطيارين الإيرانيين على مقاتلات Sukhoi Su-35 ، ومن المحتمل أنها ستنقل هذه الطائرات إلى إيران قريبًا (تم إيقاف طلب مصري مماثل بضغط أميركي)، مما سيعزز سلاح الجو الإيراني بشكل كبير. بالإضافة إلى ذلك، علمنا أيضًا بوجود اتصالات لتزويد أنظمة الدفاع الجوي (أنظمة S-300 موجودة بالفعل في إيران) وطائرات الهليكوبتر. كما أفادت الأنباء أن طهران وموسكو تدرسان التعاون في المجال البحري، وهو ما سينعكس في شراء السفن الحربية الروسية الحالية، فضلاً عن المساعدة في تصميم سفن فريدة لتلبية الاحتياجات الإيرانية. رداً على هذه التقارير، اشتكت الولايات المتحدة لجهة أن المساعدة العسكرية التي تقدمها روسيا لإيران تعمق علاقتها بتحالف عسكري.

بسبب انخفاض التجارة بينها وأوروبا الكبير، تتجه روسيا إلى الشرق، وفي هذا السياق إلى إيران أيضًا. وتريد إيران التي تخضع لعقوبات غربية تعزيز التعاون الاقتصادي مع روسيا أيضًا. ومن مظاهر تعميق التعاون تسريع بناء طريق تجاري من المقرر أن يمتد على طول 3000 كيلومتر من غرب روسيا عبر إيران إلى الهند. يجب أن يكون هذا المسار أقل حساسية للعقوبات والرقابة الغربية. تعمل روسيا بهدف ربط نهر الفولجا ببحر آزوف، وهو طريق ذو أهمية كبيرة في الحرب مع أوكرانيا. بالإضافة إلى ذلك، تتنقل وفود كثيرة بين إيران وروسيا بهدف توسيع التجارة بين البلدين وزيادتها، وقد تصل بحسب المسؤولين الروس .وبتقدير مبالغ فيه . إلى 40 مليار دولار بعد توقيع اتفاقية التجارة الحرة.

وفي نفس الوقت الذي تشهد فيه التفاهمات الثنائية في المجالين الاقتصادي والعسكري. وحسب قول نائب وزير الخارجية الإيراني. يظهر تعاون وتفاهمات في المنطقة السورية، إلى جانب تقدم في التعاون في منطقة القوقاز خاصة في أفغانستان التي تعتبرها روسيا وإيران قضية أمنية مشتركة.

مجال آخر يتم فيه التقارب بين إيران وروسيا هو مجال الطاقة؛ إذ تمتلك روسيا وإيران أكبر احتياطي غاز في العالم، ووقع كلاهما مذكرة تفاهم ستستثمر روسيا بموجبها 40 مليار دولار في مشاريع الغاز في إيران على الرغم من أنه من غير المرجح أن تؤتي صفقات بهذا الحجم ثمارها. وسبق لروسيا أن تجنبت استثمارات مماثلة بسبب الخوف من العقوبات الغربية، لكن فرض العقوبات على روسيا عقب الحرب في أوكرانيا غيّر مجموعة الاعتبارات بالنسبة لها. ومع ذلك، فإن انقطاع إمدادات الغاز الروسي إلى أوروبا بسبب غزو أوكرانيا لن يؤدي على الأرجح إلى زيادة كبيرة في إمدادات الغاز الإيراني إلى أوروبا، لأن البنية التحتية لهذا الغرض غير كافية، وهناك نقص في تسييل الغاز للاستهلاك الداخلي الإيراني، وتضيف العقوبات المفروضة على كليهما قيودًا. علاوة على ذلك، جنبًا إلى جنب مع الرغبة في التعاون في مجال الطاقة هناك احتمال للتوتر بين روسيا وإيران بسبب محاولة روسيا. من بين أمور أخرد زيادة نفوذها على قطاع الغاز في إيران، وربما الصعوبة الإيرانية في التعامل مع الأسعار الروسية، والمنافسة بين البلدين على السوق التركية كذلك. وفي الخلفية، تشير البيانات التي نشرها نائب رئيس مصلحة الجمارك الفيدرالية الروسية في كانون الأول \ديسمبر إلى أن الصادرات إلى إيران زادت بنسبة 27 في المئة وارتفعت الواردات منها بنسبة 10 في المئة. ما يوضح أن دخول روسيا إلى السوق الإيرانية أسهل من دخول إيران إلى السوق الروسية.

في الوقت الذي يتعزز فيه التقارب مع روسيا. وهو نتيجة قرار استراتيجي إيراني بالتوجه شرقًا، وأعلنه الرئيس إبراهيم رئيسي في بداية ولايته. فإن الجدل الداخلي في إيران بشأن طبيعة تعزيز هذه العلاقات يتجدد. فروسيا في الوعي الإيراني تُذكر بشكل سلبي منذ أيام القيصر، وأكثر من ذلك منذ أيام الاتحاد السوفيتي الذي احتل شمال إيران خلال الحرب العالمية الثانية، وسيطر على المنطقة لمدة خمس سنوات تقريبًا. فعلى سبيل المثال، قال القائد السابق لسلاح البحرية التابع للحرس الثوري سردار حسين علي إن روسيا جرّت إيران بالفعل إلى الحرب وضمنت بالتالي عدم العودة إلى الاتفاق النووي، وتعزيز النفوذ الروسي على السياسة الخارجية الإيرانية. انضم إلى هذا الاستنتاج الباحث في معهد الأبحاث الإيراني IRAS محمود شورى الذي قال إن كل خطوة تبعد إيران عن الغرب تقوي روسيا والصين. وفي رأيه، من الخطأ الاعتقاد بأن بيع الأسلحة إلى روسيا يشير إلى زيادة قوة إيران، وأنه يجب على إيران أن تكون حريصة على أن مثل هذه الخطوات ستخلق لها وضعاً دوليًا جديدًا وإشكاليًا تكون فائدته أقل من الكلفة ويستحيل النجاة منه. وأضاف الرئيس التنفيذي السابق للمجلس الاستراتيجي للعلاقات الخارجية في إيران البروفيسور فرجي راد إلى هذه الحجة أنه مثلما غيرت الصين مؤخرًا سياستها على حساب إيران (في حالة جزر أبو موسى وطنب الكبرى وليتل. طنب) يجب

على إيران أن تستعد لاحتمال أن تتجه روسيا. على الرغم من العلاقات الوثيقة مع إيران هذه الأيام. إلى الغرب في محاولة للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في أوكرانيا، وسيكون هذا بالضرورة على حساب من علاقاتها مع إيران. وتقول صحيفة جمهوري الإسلامية (Jumhori Islami) أن غزو روسيا لأوكرانيا على أساس أن أوكرانيا كانت جزءًا من روسيا في الماضي يجب أن يضيء ضوء تحذير بشأن موقفها المستقبلي تجاه إيران، حيث أن إيران نفسها كانت في السنوات الماضية تحت تأثير روسيا القيصرية وروسيا السوفيتية، وكانت أجزاء منها تحت السيطرة المادية الروسية والسوفياتية.

على الرغم من التحفظات، فمن الواضح أن إيران تتوقع مكافأة مناسبة لقرارها الاستراتيجي بالوقوف إلى جانب روسيا على المستويين العسكري والاقتصادي، بل وتقدر أنها ستحظى بمكانة مشرفة في النظام العالمي الناشئ بناءً على علاقاتها الوثيقة مع روسيا. في ما يتعلق بإسرائيل نشأ وضع جديد ومقلق للغاية بسبب احتمال أن تكافئ روسيا إيران في مجال الأسلحة التقليدية - مثل الطائرات من دون طيار والصواريخ والطائرات المقاتلة. في التعاون في الفضاء السوري ، و في المجال النووي - على الرغم من التقديرات أنه لم يطرأ أي تغيير على الموقف الروسي الدائم لأنه لا مصلحة لها في إيران النووية ، ويذكر أن إيران وروسيا تعاونتا منذ سنوات عديدة في المجال النووي المدني ، بدءًا من بناء محطة للطاقة النووية في بوشهر على يد روسيا، وتعمل الآن على تعزيز وحدتين أخريين ، بما في ذلك مساعدة إيران بالخبرة الروسية لإنشاء مفاعل الأبحاث في أراش. وقد ينتج عن استمرار التفاعل بين إيران والبنية التحتية النووية الروسية تداعيات على البرنامج النووي العسكري بسبب تراخي السلطات الروسية في التقيد بحدود النشاط الإيراني. من بين أمور أخرى، من الممكن المساعدة في استئناف تشغيل المفاعل في أراش الذي تم إيقافه كجزء من الاتفاقية النووية. ومن الممكن أن ينعكس التعاون بين البلدين أيضًا في المساعدة في مجال الغواصات التي تعمل بالطاقة النووية - وهو احتمال أثارته إيران في السنوات الأخيرة على الرغم من أنه بشكل عام كوسيلة لتخصيب اليورانيوم للمستوى العسكري.

* * *

استطلاعات

i24news: معسكر نتنياهو يتراجع الى 58 مقعدا

بحسب الاستطلاع فإن الجمهور الإسرائيلي غير راض عن الحكومة الإسرائيلية الجديدة

أظهرت معطيات استطلاع جديد للقناة الإسرائيلية "13" أن غالبية الجمهور الإسرائيلي يعتقد بأن الحكومة الإسرائيلية غير جيدة، وإن عدم الرضا هذا انعكس أيضا في عدد المقاعد حيث انخفض المعسكر برئاسة نتنياهو من 64 مقعدا الى 58 مقعدا فقط .

الليكود برئاسة بنيامين نتنياهو الذي حصل بالانتخابات على 32 مقعدا ينخفض على 31، مقابل أن "يش عتيد" برئاسة يائير لابيد الذي حصل بالانتخابات على 24 مقعدا يرتفع الى 26 مقعدا، الصهيونية الدينية برئاسة بتسلئيل سموتريش وايتمار بن غفير تنخفض من 14 مقعدا الى 12 مقعدا، في حين أن حزب شاس الذي حصل بالانتخابات على 11 مقعدا ينخفض الى 8 مقاعد .

حزب "يهدوت هتوراة" في معسكر نتنياهو التي تحافظ على قوتها وتحصل على 7 مقاعد، أما حزب "الدولة" برئاسة بيني غانتس يحافظ على قوته ويحصل على 12 مقعدا، في حين أن يسرائيل بيتنو تحصل على 6 مقاعد، وحزب "العمل" يحصل على 4 مقاعد، حزب "ميرتس" يتجاوز نسبة الحسم ويحصل على 4 مقاعد .

وبحسب الاستطلاع فإن القائمة الموحدة برئاسة منصور عباس تتعزز وترتفع الى 6 مقاعد، في حين أن تحالف الجبهة-العربية للتغيير ينخفض الى 4 مقاعد، بينما حزب "التجمع" لا يتجاوز نسبة الحسم .

ووفقا لما ورد أعلاه فإن نتنياهو لن يكون قادرا على تشكيل ائتلاف حكومي، في حين ايضا أن المعسكر الآخر لا توجد لديه القدرة على اقامة ائتلاف حكومي أيضا .

* * *

تقارير

i24NEWS: إيتمار بن غفير أبلغ الشرطة بأنه ينوي زيارة الحرم القدسي الأسبوع الجاري

أفادت وسائل إعلام إسرائيلية، أمس الأحد، أن وزير الأمن القومي الإسرائيلي الجديد، إيتمار بن غفير، يخطط لزيارة الحرم القدسي في القدس هذا الأسبوع .

وأشارت التقارير، إلى أن "إيتمار بن غفير، أبلغ الشرطة الإسرائيلية، بنواياه." وتأتي التقارير، بعد ساعات فقط من تولي بن غفير زمام المنصب الجديد، حيث قال في خطاب تنصيبه إنه "سيتخذ موقفًا صارمًا ضد التطرف الفلسطيني." وفي الأسبوع الماضي، قال بن غفير إنه "يعتزم زيارة الحرم القدسي وزيرا في الحكومة كما فعل من قبل". وكشف لـ" كان" أنه "سيستمر في الزيارات" وأنه كان ضد "العنصرية" في المكان المقدس"، في إشارة إلى الوضع الراهن الذي يسمح بحرية العبادة للمسلمين ولكن بصورة محدودة لليهود . ويدعو بن غفير إلى تغيير الوضع الراهن في الحرم القدسي الشريف للسماح بمزيد من الحريات للمصلين اليهود.

وقد دفع هذا نتنياهو إلى طمأنة الحلفاء بأن الوضع الراهن لن يتغير. وكان العاهل الأردني الملك عبد الله، قد حذر في مقابلة الأربعاء الماضي ، الحكومة الإسرائيلية الجديدة من تجاوز "الخطوط الحمراء" حول الأماكن المقدسة.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: وزير الشرطة الجديد بن غفير يستعد لزيارة الحرم القدسي

أكد النائب اليميني المتطرف أنه يخطط لزيارة الموقع المقدس، لكنه لم يذكر متى؛ الشرطة تقول إنها ستدرس الطلب، وسط مخاوف من أن تؤدي الزيارة إلى اندلاع العنف

قال وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير مساء الأحد إنه يعتزم دخول الحرم القدسي قريبا للمرة الأولى منذ توليه منصبه الوزاري الأسبوع الماضي، مما أثار مخاوف من ردود فعل فلسطينية عنيفة محتملة. وأبلغ مكتب بن غفير الشرطة أنه يرغب في زيارة الحرم يوم الثلاثاء – العاشر من "تيفيت"، وهو يوم صيام يهودي حدادا على الأحداث التي أدت إلى تدمير المعبد الذي كان قائما في السابق في الموقع المقدس – أو يوم الأربعاء، أفادت إذاعة "كان" العامة، نقلا عن مصدر معني بالموضوع، الذي أضاف أن التوقيت قابل للتغيير.

بعد التقرير، أكد بن غفير، المدافع منذ فترة طويلة عن حقوق صلاة اليهود في الموقع، في تغريدة أنه يعتزم زيارة الحرم القدسي، لكنه لم يحدد موعدًا. وكتب بن غفير ردا على التقرير "أشكر وسائل الإعلام على الاهتمام بقضية زيارات الحرم القدسي". وأضاف: "جبل الهيكل موضوع مهم فعلا، وكما قلت، أنوي زيارة جبل الهيكل... بالنسبة للجدول الزمني – أعد بإعلامكم عندما أقوم بالزيارة. سأكون سعيدا إذا بدأت نشرات الأخبار كل مساء بتقارير تتناول مسألة متى أنوي زيارة الحرم القدسي"، قال بن غفير.

وذكرت قناة "كان" أنه من المقرر أن تناقش قيادة الشرطة الطلب يوم الاثنين، بما في ذلك المفوض كوبي شبتاي. وأشارت القناة إلى أن تسريب الأنباء حول الطلب قد تعني تأجيل الزيارة من أجل تجنب الاضطرابات الفلسطينية. ويعتقد اليهود أن الحرم القدسي، أو جبل الهيكل، هو الموقع التاريخي للمعبدين اليهودين القديمين، مما يجعله أقدس موقع في اليهودية. كما أنه ثالث أقدس المواقع لدى المسلمين، ويشمل المسجد الأقصى أو الحرم الشريف.

ولطالما كان بن غفير من المدافعين عن تغيير الوضع الراهن في الحرم القدسي، حيث يُسمح للمسلمين بالصلاة مع قيود قليلة، بينما لا يمكن لليهود الزيارة إلا خلال فترات زمنية محدودة عبر بوابة واحدة، والسير في طريق محدد مسبقًا، تحت إشراف عناصر الشرطة الذين يمنعون صلاة اليهود وإحضار الأعلام الإسرائيلية ومواد دينية يهودية. ويرفض الفلسطينيون ومعظم المجتمع الدولي بشدة أي تغييرات في الوضع الراهن، على

الرغم من معارضة معظم الفلسطينيين أيضًا أي تواجد يهودي إسرائيلي في الموقع، بما في ذلك تواجد ضباط الشرطة المكلفون بالحفاظ على الأمن. وأقام بن غفير مراسم تسلم السلطة من سلفه الأحد. وتضع الشرطة الإسرائيلية السياسات اليومية في الحرم القدسي، مما قد يعطي بن غفير نفوذاً كبيراً على الترتيبات في الموقع الحساس.

ومع ذلك، سعى رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو إلى طمأنة حلفاء إسرائيل بأنه لن يسمح بأي تغييرات، وقد درّج بند في جميع اتفاقاته الائتلافية ينص على الحفاظ على الوضع الراهن "فيما يتعلق بالأماكن المقدسة." ومع ذلك، يشير المنتقدون إلى ما يقولون إنه تآكل تدريجي لهذه السياسة، مع قيام اليهود المتشددون بأداء الصلوات بهدوء في الموقع في السنوات الأخيرة، بينما تراقبهم الشرطة الإسرائيلية دون التدخل.

وردا على التقرير، قال المسؤول في حماس هارون ناصر الدين في بيان: "نحن نحمل حكومة الاحتلال مسؤولية كل تصعيد إذا تم المساس بالأقصى أو أهلنا المرابطين بالقدس." وأضاف: "ندعو شعبنا للدفاع عن الأقصى، ونحن واثقون بأن شعبنا سيُفشل كل المحاولات لفرض واقع جديد بالأقصى."

وفي مقابلة يوم الأربعاء، حذر العاهل الأردني الملك عبد الله الحكومة الإسرائيلية الجديدة من تجاوز "الخطوط الحمراء" الأردنية فيما يتعلق بالأماكن المقدسة في القدس.

ويضم الحرم القدسي المسجد الأقصى، وهو ثالث أقدس المواقع الإسلامية. ويعتقد اليهود أيضا أنه الموقع التاريخي للمعبدين اليهوديين القديمين. وسيطرت إسرائيل على الحرم القدسي والبلدة القديمة في القدس من الأردن في حرب الأيام الستة عام 1967. لكنها سمحت لهيئة الأوقاف الأردنية بالاحتفاظ بالسلطة الدينية على الحرم. وبموجب معاهدة السلام لعام 1994، اعترفت إسرائيل بـ"دور عمان الخاص... المواقع الإسلامية المقدسة في القدس."

* * *

المجتمع الحريدي 1.280 مليون نسمة و60% دون 20 عاما

ترجمة: بلال ضاهر . موقع عرب 48

نشر "المعهد الإسرائيلي للديمقراطية" اليوم، الإثنين، التقرير السنوي للمجتمع الحريدي للعام 2022، وتبين منه أن 60% من أفراد هذا المجتمع دون سن 20 عاما، بينما النسبة العامة في إسرائيل هي 31.% وبحسب التقرير، فإن عدد الحريديين في إسرائيل مليون و280 ألف نسمة، بينما كان عددهم 750 ألفا في العام 2009. ويشكل الحريديون 13.3% من السكان. وتبلغ نسبة النمو السكاني بين الحريديين 4%، بينما النسبة العامة في إسرائيل هي 2.3.%

وجاء في التقرير أنه بموجب توقعات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، سترتفع نسبة الحريديين بين السكان إلى 16% في العام 2030، وسيبلغ عددهم مليوني نسمة بحلول العام 2033. وأصبحت مدينة بيت شيمش تضم ثالث أكبر مجموعة حريدية بعد القدس وبني براك. وتراجع عدد الأولاد في العائلة الحريدية من 7.5 أولاد بالمعدل في الأعوام 2003 – 2005، إلى 6.5 أولاد بالمعدل في الأعوام 2019 – 2021. بينما المعدل العام في إسرائيل هو 3.1 أولاد.

وفي العام 2021، كان متوسط سن زواج الرجال الحريديين 23 عاما، ومتوسط سن زواج النساء الحريديات 22 عاما. وأشار التقرير أن ولادة الطفل الأول للرجل الحريدي في سن 24 عاما، وللمرأة الحريدين في سن 23 عاما.

وأشار التقرير إلى ارتفاع نسبة الرجال الحريديين العاملين إلى 53.5%، وهذه أعلى نسبة في الـ25 عاما الأخيرة. ونسبة النساء الحريديات العاملات 80%، إلا أن 44% من الحريديين يعيشون تحت خط الفقر.

وشمل التقرير استطلاعا، قال فيه 82% من الحريديين إن حالتهم النفسية "جيدة جدا"، قياسا بـ58% من اليهود غير الحريديين. وأفاد 61% من الحريديين بأنهم راضون جدا من حياتهم، بينما هذه النسبة 24% بين اليهود غير الحريديين. وقال 51% من الحريديين إنهم راضون من علاقاتهم الشخصية، مقابل 32% بين اليهود غير الحريديين.

* * *

تقدير إسرائيلي: إجراءات محكمة لاهاي تمنح الفلسطينيين "ذخيرة حية"

ترجمة: عدنان أبو عامر . موقع عربي21

فوجئت الحكومة الإسرائيلية الجديدة بتزامن استلام مهامها مع تصعيد فلسطيني في الأمم المتحدة بشأن الحصول على تأييدها بطلب رأي استشاري من محكمة العدل الدولية حول استمرار الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية، لأنه يتعارض بالضرورة مع خطط حكومة بنيامين نتنياهو لتعميق الاحتلال فيها، ما سيقدم "ذخيرة حية" من قبل قضاة محكمة لاهاي، ويضاف لذلك سلسلة الخطوط الحمر التي حددتها إدارة بايدن والضغط الأوروبي، وهو ما سيزيد من حقل الألغام السياسية المتزايدة.

أكد باراك رافيد المراسل السياسي لموقع" واللا "أن "قرار الأمم المتحدة سيكون ثقلًا على رقبة إسرائيل وحكومتها اليمينية الجديدة، والسبب في ذلك أن اتفاقيات الائتلاف الحكومي وضعت خططا ميدانية لتعميق الاحتلال في الضفة الغربية، بما في ذلك تعزيز الضم، وهذا يعني تشجيع 15 قاضيا في المحكمة على تقديم الرأي القانوني المريح للفلسطينيين، ما قد يدفع نتنياهو الذي سيظهر الأكثر اعتدالًا في الحكومة إلى كبح

جماح شركائه، ووقف تحركات اليمين المتطرف لديه." وأضاف في تقريره أن "مسؤولين رفيعي المستوى بوزارة الخارجية أعربوا عن استيائهم لأنه منذ البداية لم تكن هناك فرصة لمنع القرار الذي فازت به الأغلبية بشكل شبه تلقائي، وقد صوّت هذه المرة عدد أكبر من الدول ضده بعدد 23، أو امتنعت عن التصويت وأيده عدد أقل من الدول، وهذه المعارضة ستكون "قاعدة" إسرائيل في الصراع السياسي القانوني الذي سيبدأ في الأسابيع المقبلة في محاولة للتأثير على المحكمة."

وأشار إلى أن "إسرائيل ستخاطب هذه الدول رسمياً لتوضح للقضاة سبب تصويتهم ضد القرار، حيث تستمر عملية نشر رأي المحكمة عاما أو عامين، وهذا لن يساعد صورتها في العالم، ورغم أن الرأي غير ملزم، فإن الدول والمنظمات ستكون قادرة على استخدامه كمبرر لفرض عقوبات عليها، مع العلم أن الإجراءات القانونية للمحكمة تنضم للقيود الدولية والخطوط الحمر التي ستضعها إدارة بايدن أمام الحكومة الجديدة، كما أنه سيزداد الضغط الأوروبي عليها إذا شعروا أن هناك ضوءًا أخضر من واشنطن." وأوضح أنه "إذا لم يفهم إيتمار بن غفير وبيتسلئيل سموتريتش هذه القيود، ولم يعيدا ضبط أطماعهما وخططهما، فسيكون من الصعب على نتنياهو التنقل عبر حقل الألغام السياسي هذا، ما يعني وصفة جاهزة للمواجهة مع المجتمع الدولي، وربما حتى أزمة سياسية تؤدي إلى تغيير في تكوين الحكومة."

بانينا شارفيت باروخ الرئيسة السابقة لقسم القانون الدولي في النيابة العسكرية، أكدت أن "سياسة الحكومة، وطريقة تصرفها، قد تؤثر على مضمون قرارات المحكمة وخطورتها، بما في ذلك إجراءات ضم الأراضي، أو الانتهاك الصارخ لحقوق الفلسطينيين، فضلاً عن إضعاف الهيكل القانوني من خلال المساس بفصل السلطات، حيث ستستخدم جميعها في الحملة الدولية، وقد تؤدي إلى تفاقم الضرر الذي يلحق بإسرائيل."

من الواضح أن قرار الأمم المتحدة يخلق وضعا صعبا على الاحتلال، فهو من جهة يمنح مطالبة الفلسطينيين مشروعية، وترويجا لهذه الخطوة، ومن جهة أخرى تظهر مطالبة غالبية الحكومة الإسرائيلية التي تحاول منعها، وسط مزاعمها القائلة بأنه يجب الاستمرار في احتلال وضم الضفة الغربية، بزعم أنها عملية يجب تقويتها وتسريعها، لأن ذلك مكتوب في اتفاق الائتلاف. في الوقت ذاته، فإن أحد الأسئلة الرئيسية سيكون عن ما إذا كانت إسرائيل ستقاطع إجراءات المحكمة، أو تشارك فيها وتحاول التأثير، ورغم أنه في حالات مماثلة في الماضي كان هناك عدد غير قليل من الأشخاص في وزارة الخارجية يعتقدون أن من مصلحة الاحتلال التعاون مع المحكمة الدولية، لكن التركيبة الحالية للحكومة قد لا ترى في هذا الرأي فكرة جيدة.

* * *

توافق إسرائيلي على تهويد الجليل المحتل وتخوف من سيناريو "هبة الكرامة"

ترجمة: عدنان أبو عامر . موقع عربي21

في الوقت الذي تستعد فيه حكومة اليمين الإسرائيلية الجديدة لوضع يدها على الأراضي الفلسطينية المحتلة في النقب، وترحيل الفلسطينيين البدو منه، وإزالة التجمعات السكانية فيه، اتجهت الأنظار الإسرائيلية، من اليمين واليسار معاً، لما أسمته مزيدا من الاهتمام بالمستقبل الأمني لمنطقة الجليل شمال فلسطين المحتلة، بزعم أنها تواجه سياسة "القبضة الخانقة" من قبل الفلسطينيين.

شيلا فرايد، مراسلة صحيفة مكور ريشون، كشفت أن قادة حركات الاستيطان، كحركة الكيبوتس، وحركة القرى، وغيرها من القوى والكيانات غير الحكومية، قاموا بجولة في قلب الجليل الأسبوع الماضي، وأعربوا عن قلقهم على المستقبل الأمني والديمغرافي للمنطقة، ودعا كثير منهم من اليساريين إلى رؤية تهويد الجليل كـ"هدف وطني." ونقلت في تقريرها عن عضو الكنيست السابق عن حزب الحركة الجنرال آيال بن رؤوفين، وهو من سكان الجليل السفلي، قوله: "عندما أغادر منزلي، وأتطلع حولي، أرى فلسطينيين فقط في التجمعات السكانية فقط، وهذا الواقع له دلالة أمنية خطيرة، وإذا لم تعمل الدولة على توطين مليون يهودي آخر بشكل كبير، فسوف نتحول إلى واقع أمني لن تكون فيه هبة الكرامة في أيار/ مايو 2021 سوى عرض بسيط لما سنواجهه في المستقبل، وقد نصل إلى وضع نحتاج فيه إلى الدبابات لفتح محاور الطرق، قاصدا بذلك الاحتجاجات الفلسطينية في المدن المحتلة يافا وعكا واللد والرملة."

وعرض رئيس منتدى شيلو، بنزي ليبرمان، مشروعا اسمه "قلب الجليل"، أسسه منذ ستة أشهر، وكشف سلسلة الإجراءات التي اتخذها مع الحكومة السابقة، في محاولة مزعومة لكسر سياسة القبضة الخانقة، والسماح للمستوطنات اليهودية بالتوسع في الجليل، وقد حضر الجولة الأمين العام لحركة الكيبوتس نير مائير، والأمين العام للموشافيم عاميت يفراح، ورئيس مركز الحكومة الإقليمية شاي حغاغ، والمدير التنفيذي للمركز إيتسيك أشكنازي، للتعرف عن كثب على سياسة القبضة الخانقة ضد الاستيطان اليهودي في المنطقة، وعواقبها الخطيرة ."

وأكدت "ميكور ريشون" أن "معظم أعضاء مشروع "قلب الجليل" هم مسئولون سابقون في المؤسسة الأمنية، وتم تأسيسه انطلاقا من تفاهم مشترك بأنه من دون تسوية لا يوجد أمن ولا حكم، ووصف داني إيفاري رئيس مجلس مسغاف الاستيطاني للضيوف ما زعمها الصعوبة في التخطيط الإسكاني لليهود في الجليل، وطبيعة الأرض الموجودة، وتأثيرها على إنشاء المستوطنات اليهودية، كاشفا أنه من إجمالي مساحة المجلس الممتدة على 164 ألف دونم، تبلغ مساحة جميع المستوطنات اليهودية، وعددها 29 مستوطنة، 17 ألف دونما

فقط، وقد طلبت من جهات التخطيط الحكومية سبعة آلاف دونم أخرى كي تضاعف عدد سكان المستعمرات." وأوضح أن "هناك زيادة هائلة في أسعار الأراضي في المستوطنات اليهودية، واختلافات كبيرة بينها وبين الأسعار في المنطقة ذاتها في التجمعات الفلسطينية المجاورة، ففي مستوطنة غيلون، بيعت مساحة مطورة نصف دونم بمبلغ 1150 ألف شيكل، بينما بيعت لدى الفلسطينيين بـ50 ألف شيكل فقط، الدولار يساوي 3.5 شيكل."

ولم يعد سرّا أن حكومة الاحتلال تستعد منذ سنوات لتهويد الجليل، سواء على مستوى مفهوم التخطيط الاستراتيجي، أو اتخاذ إجراءات محددة على الأرض، بهدف جلب مليون يهودي آخر إلى الجليل في غضون عقد من الزمن، بزعم أنهم يشعرون أنهم ضيوف في هذه المنطقة، وأحيانا يتعرض المستوطنون للرشق بالحجارة من قبل الفتيان الفلسطينيين، بل إن مستوطني مستوطنة جفعات إيلا قرب بلدة زرزير، يحتاجون من الساعة الخامسة مساء إلى حماية أجهزة الأمن لمغادرة المستوطنة، أو دخولها؛ خشية من مهاجمتهم من الفلسطينيين.

* * *

وزير الحرب الإسرائيلي الجديد يواجه جملة اختبارات أمنية وعسكرية

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي21

ينتظر وزير الحرب الإسرائيلي الجديد تحديات كثيرة، بما في ذلك اقتراب السلاح النووي الإيراني، والساحة الفلسطينية التي قد تنفجر في عهده، فضلا عن الانتقادات التي يشنها وزراء اليمين المتطرف في الحكومة ضد الجيش، ما قد يؤدي لصراعات معهم.

كشف يوآف زيتون، المراسل العسكري لصحيفة يديعوت أحرونوت، أن" غالانت بعد خلعه الزي العسكري انتقل عدة سنوات للأعمال الخاصة، خاصة في قطاع الغاز، ومنذ 2015 دخل السياسة، وأصبح عضواً في مجلس الوزراء خمس سنوات في حقائب الإسكان والتعليم والاستيعاب والهجرة، وفي الانتخابات التمهيدية الأخيرة وصل المركز الرابع في قائمة الليكود للكنيست، لذلك كان منصب وزير الحرب هو الأكثر توقعًا."

وأضاف في تقريره أن "غالانت يستلم وزارة الحرب وهي مقسمة مع بيتسلئيل سموتريتش زعيم الصهيونية الدينية، الذي حصل على صلاحيات الإشراف على الإدارة المدنية، ومنسق عمليات الحكومة في المناطق الفلسطينية، فيما حصل رفيقه إيتمار بن غفير زعيم العصبة اليهودية على الإشراف على حرس الحدود، فضلا عن نقل مهمة تعيين حاخام الجيش من سلطة رئيس الأركان كما كانت على مر السنين إلى يد الحاخام

الأكبر لإسرائيل المرتبط بحزب شاس، وهو ما يعارضه قائدا الجيش الحالي أفيف كوخافي والقادم هآرتسي هاليفي."

وأكد أن "موقف غالانت من هذه القضايا وزنه كبير، وقد تؤدي لاشتباكات في الحكومة، لأنه يقدّر قائد المنطقة الوسطى بالضفة الغربية يهودا فوكس، الذي يقع في قلب استهداف مبادرات سموتريتش وابن غفير، وقد لا يوافق على التغييرات بعيدة المدى التي طالبا بها، فضلا عن مروره باختبار صياغة ميزانية دفاع سريعة وضرورية للجيش، وإقرار خطة جديدة متعددة السنوات ضرورية لبناء قوة الجيش، واستكمال إغلاق خط التماس، واستعادة المعدات البالية للقوات البرية والاحتياط، ومن المهام الرئيسية التي تنتظره الحفاظ على التنسيق الأمني مع السلطة الفلسطينية، خاصة في الفترة التي تسبق غياب أبو مازن عن المشهد."

ومن الواضح أن الملف الأمني والعسكري سيكون له أولوية متقدمة عند الحكومة السادسة لنتنياهو، في ظل ملفات طارئة وساخنة سيتولاها غالانت، لكن تضارب الصلاحيات بينه وبين شركائه الذين "اقتطعوا" أجزاء من وزارته لصالحهم، قد تجعله أكثر تورطا في مسائل داخلية على حساب أمن الاحتلال من الخارج، وهذا اختبار حقيقي له، قد تدفع نتنياهو شخصيا للتدخل، وحسم الخلافات بين حلفائه المتنازعين فيما بينهم.

* * *

استياء إسرائيلي متواصل من قرار برلمان عمان تغليظ "جريمة التطبيع"

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي21

ترك تصويت البرلمان العماني (مجلس الدولة) لتغليظ عقوبة التطبيع مع الاحتلال ردود فعل محبطة في تل أبيب.

زعم جاكي خوجي محرر الشؤون العربية في إذاعة الجيش الإسرائيلي، زعم أن "هذا القانون يصدر مجددا في وقت شهدت فيه عمان وإسرائيل علاقات قديمة تعود إلى حقبة أواخر الستينات من القرن الماضي، حين واجهت عُمان تمردًا عسكريًا، فيما سارعت إسرائيل وإيران، زمن الشاه، وبريطانيا لمساعدتها، وقد كانت بالفعل أول دولة في الخليج العربي تقيم علاقات مع إسرائيل، وإن كان ذلك سراً، وفي وقت لاحق أصبحت هذه الروابط مرئية." وأضاف في مقال نشرته صحيفة معاريف أنه "في عام 1994 بعد اتفاق أوسلو مع الفلسطينيين، تمت دعوة رئيس الوزراء يتسحاق رابين هناك إلى مسقط، وبعد مرور عام ونصف، افتتح العمانيون بعثة دبلوماسية في تل أبيب، وسمحوا لإسرائيل بفتح مكتب مماثل في عاصمتهم، وفي نهاية عام 2000 مع اندلاع انتفاضة الأقصى، قطعت العلاقات الرسمية، وعادت إلى "القبو."

وأشار إلى أن "قابوس حين أصدر مرسومه في 1972 أكمل عامين فقط في منصبه حاكمًا جديدًا، وشاباً نسبيًا

ابن 32 عامًا فقط، وحينها كانت أيام التوتر الشديد بعد حرب 1967، وقادت مصر السياسة الخارجية للجامعة العربية، وكانت متعطشة لإعادة أجزاء من سيناء من سيطرة الاحتلال الإسرائيلي عليها، ومن خلال المرسوم المناهض لإسرائيل، قدم قابوس كلامًا شفهيًا لأصدقائه العرب، لكنه في الوقت نفسه استمر ببناء أساس مستقر للعلاقات مع إسرائيل، خاصة مع نخبتها الأمنية."

وأوضح أن "السلطان الجديد هيثم بن طارق، الذي خلف قابوس قبل ثلاث سنوات فقط، يدرك أنه في بيئة مهمة، وليست سهلة، وفي مناخ إقليمي مليء بأسماك القرش، وقد ولدت المبادرة التشريعية الجديدة في بلاده كردّ فعل مضاد للأحاديث الإسرائيلية المتزايدة مؤخرا حول الدفء المتوقع في العلاقات، فيما رجال الأعمال الإسرائيليون على اتصال قوي مع نظرائهم العمانيين حتى هذه الأيام، وظهر اسم السلطنة كثيرًا باعتبارها الدولة التالية التي ستنضم لاتفاقيات التطبيع، وهذا الخطاب غير مريح لهم." وأكد أن "هذه الأحاديث والتسريبات الإسرائيلية تثير توترات العمانيين مع جيرانهم الإيرانيين، وتقدمهم أيضًا كأداة مطيعة، وهناك احتمالات كثيرة لإيقاف مشروع القانون الجديد بعد وصوله لمكتب السلطان، وربما حتى قبل ذلك، مما يجعل الإسرائيليين يخرجون بتغذية راجعة مفادها أنه حتى لو كانت هذه الأنظمة تغازل إسرائيل، وحتى تحافظ باستمرار على علاقات معها، فإن هذا لا يعني أن جميع سكانها يدعمون ذلك."

وكان البرلمان العماني وافق على تعديل يحظر إقامة العلاقات الرياضية والثقافية والاقتصادية مع "إسرائيل"، لكن الإجراء لا يزال ينتظر التصويت النهائي . ويرى البعض، أن قرار البرلمان العماني، يمثل "صفعة" لرئيس حكومة الاحتلال الجديدة بنيامين نتنياهو، الذي أكد مرارا عزمه على توسيع التطبيع مع تل أبيب وضم المزيد من الدول العربية والإسلامية إلى ما تسمى "اتفاقيات أبراهام"، حيث يعتبر ذلك أولوية بالنسبة له في المرحلة المقبلة وخاصة تجاه السعودية .

* * *

تقدير: المصادقة على حكومة نتنياهو أطلقت صفارة البدء بضم الضفة الغربية

ترجمة: عدنان أبو عامر . موقع عربي21

تضمنت الخطوط العريضة لحكومة بنيامين نتنياهو التي صادق عليها الكنيست الخميس، الإعلان الضمني عن ضم الضفة الغربية. وذكر موقع" زمن إسرائيل"، في تقريره أنه لأول مرة تتضمن الخطوط العريضة الأساسية للحكومة الإسرائيلية إعلانا عن "الحق الحصري للشعب اليهودي الذي لا جدال فيه في جميع أنحاء أرض إسرائيل"، وغياب أي ذكر لتسوية سياسية مع الفلسطينيين، وهذا ليس فقط تجاهلا لتطلعاتهم الوطنية، بل إعلانا من جانب واحد عن ضم فعلي للضفة الغربية، أو على الأقل أجزاء واسعة منها.

وقد تم وضع الوثيقة الأساسية للحكومة على طاولة الكنيست، وهي ملزمة لها، وتعبر عن موقفها الرسمي،

والمصطلحات المستخدمة من قبلها تظهر اتجاهاتها السياسية، مع أنه يتم استخدام كلمات "أرض إسرائيل" بشكل شائع عندما يشير الإسرائيليون إلى الأراضي الفلسطينية ككل بالمعنى التوراتي، وما تشمله من الضفة الغربية، رغم أن "إسرائيل" لم يتم تحديد حدودها الدولية بشكل نهائي بعد، ورغم أنها أعلنت في 1948، لكنها منذ 1967 تسيطر على الضفة الغربية، وضمت القدس والجولان إليها.

ووفقا للموقع فقد "جرت العادة بتضمين البرنامج السياسي للحكومات الإسرائيلية التطلع إلى التوصل إلى اتفاقيات مع الشعب الفلسطيني، ورسم حدود دائمة للدولة اليهودية، بجانب التفاوض مع الفلسطينيين على أساس الاعتراف المتبادل، ومبادئ خارطة الطريق، ووقف العنف ونزع السلاح، ودفع العملية السياسية، وتعزيز السلام مع جميع جيراننا، والحفاظ على أمن إسرائيل، ومصالحها التاريخية والوطنية." وأضافت أنه "بالوصول إلى الحكومة السادسة لنتنياهو، فقد شملت مبادئها التوجيهية الأساسية الجملة الآتية: "الحق في جميع مناطق أرض إسرائيل، وتعزيز وتطوير الاستيطان في جميع أنحائها، في الجليل والنقب والجولان والضفة الغربية، بجانب تعزيز السلام مع جميع الجيران، مع الحفاظ على أمن إسرائيل." وبدلا من مصطلح "دولة ذات سيادة في أرض إسرائيل"، فقد تحولت الحكومة إلى صياغة "الحق الحصري الذي لا جدال فيه في جميع مناطق أرض إسرائيل"، ما يعني أننا أمام تغيير مثير من خلال ظهور كلمة "لا جدال فيه" في جميع الأسطر تقريبًا."

تعتبر عبارة "الحق الحصري في جميع أرض إسرائيل" تعريفا جديدا، وذلك يعني أننا أمام حكومة تتناول تغييرًا جذريًا في السياسة الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية، بما في ذلك إفراد بنود خاصة بالميزانية ونقل صلاحيات الإدارة المدنية، والتعامل مع البنية التحتية، صحيح أن كلمة الضمّ لم تذكر حرفيا، لكن المعاني الحقيقية لكل هذه التعبيرات مفادها الضم الفعلي. وتكشف هذه المعطيات أن تطبيق قانون الاحتلال في الضفة الغربية، ونقل صلاحيات إدارتها من وزارة الحرب إلى وزارة مدنية يفضي إلى حصول الضم الفعلي، رغم أن ذلك سيزيد من الميل نحو توصيف إسرائيل باعتبارها منظومة فصل عنصري، ويتحول إلى سلاح إضافي في الحملة الدولية ضدها، لكن الحكومة الجديدة لا يبدو أنها عابئة بهذه الدلالات طالما أنها تعتقد بتطبيق برنامج استيطاني تهويدي مرتبط بالضفة الغربية، مرة واحدة وإلى الأبد.

* * *

الاحتلال قلق من تبعات أزمة المناخ على عملياته الاستخبارية والعسكرية

ترجمة: عدنان أبو عامر . موقع عربي21

في الوقت الذي تواجه فيه دولة الاحتلال تحديات أمنية وعسكرية في الجبهات المحيطة بها، صدرت في الآونة الأخيرة تحذيرات جديدة بشأن ظهور تهديدات أمنية من نوع جديد غير تقليدية، وهذه المرة لا تتعلق بأسلحة

القوى المعادية، ولكن بشأن تغير المناخ، مما يستدعي من جيش الاحتلال التهيؤ مسبقا لاختلافات مفاجئة في ظروف الطقس عندما ترتفع درجات الحرارة، ويرتفع منسوب المياه. وتنقل المحافل الأمنية والاستخبارية الإسرائيلية بعضا من تسريبات مناقشة سرية وحساسة في البنتاغون في الآونة الأخيرة، حيث واجه الأمريكيون عملية معقدة في مكان بعيد جدًا، وكانوا بحاجة لكل قطعة استخباراتية ممكنة لاتخاذ قرار بشأن توقيت العملية، والغريب أن أحد من طُلب منهم تقديم إجابات بشأن المعلومات الاستخباراتية اللازمة، هو مستشار الرئيس الأمريكي في المسائل المناخية جون كيري، وهو وزير الخارجية السابق، الذي سحب التقييم الاستخباراتي الأمريكي السنوي من حقيبته، وأخرج صفحة واحدة تتناول تأثيرات المناخ على الأمن والجيش، وتأثيراته على القوات والنشاط العملياتي.

أكد نير دفوري المراسل العسكري لـ"القناة 12"، أن "ارتباط المناخ والطقس بالأمن والعسكر قضية معقدة للغاية، مما يستدعي وجود علماء في هذه المجالات داخل الاستخبارات والجيش الإسرائيلي، لأن هذه المسائل لا تقتصر نتائجها على التخطيط الحضري والفيضانات فحسب، بل لها آثار واسعة على المنطقة، بما فيها الوضع الجيو-سياسي أيضا، ولأن منطقة الشرق الأوسط شديدة الضعف، كما يتضح من الجفاف في سوريا بين 2006 و2010، مما ساهم بدوره بتسريع اندلاع الاحتجاجات الداخلية، وفق تقدير شيرا إيفرون، المستشارة المعينة من وزارة الحرب للتعامل مع أزمة المناخ." وأضاف في تقريره أن "جميع التحليلات الاستخباراتية الإسرائيلية باتت تبحث تأثيرات المناخ والطقس على مسرح الحرب؛ مما يجعل الانشغال بالساحات القتالية وبناء قوة استخباراتية مستمدة من التغييرات المناخية، حتى إنه عندما ترتفع درجات الحرارة، ويصبح البحر حمضيًا، تتحقق التوقعات بشكل أسرع من المتوقع، وهذا أحد أوجه تأثيرات أزمة المناخ على منظومة الأمن، ومن ثم لا يوجد شيء يتعلق بالقوات الأمنية لا تمسه هذه الأزمة: الجنود، الأسلحة، القواعد، والأعداء المحيطون. وفي الأيام التي تتجه فيها الأنظار الإسرائيلية لإيران ومصر والأردن والعراق، فهذه بلدان متفجرة بسبب التغيرات المناخية." وشرح قائلا؛ إنه "سيكون هناك 250 مليون لاجئ بسبب المناخ في المنطقة المحيطة بإسرائيل بحلول 2050، مما يطرح تساؤلات إسرائيلية عن مدى استعداد منظومتها الأمنية لمثل هذه الأحداث، مع أنه من الصواب التعامل مع هذه التهديدات؛ لأن زيادة الحرارة بـ4 درجات فقط تعني الكثير من التبعات: تقليل الموارد المائية، والجفاف، والعواصف الرملية والترابية، ونقص المياه، والاعتماد على الواردات الغذائية، ولعل الوضع في غزة يثبت ذلك؛ فالفيضانات وموجات الحر وانهيار البنية التحتية، كلها ستؤدي لكوارث إنسانية، وستؤثر على إسرائيل على الفور."

وكشف أن "جهاز الاستخبارات العسكرية في جيش الاحتلال- أمان، بالتعاون مع هيئة الصناعات العسكرية- رافائيل، يحاول الاستعداد لما هو غير متوقع من تهديدات المستقبل، وبدأ التحقيق في تبعات تغير المناخ، باعتبار ذلك جزءا من التخطيط في المنظومة الأمنية منذ عام في معهد غازيت للأبحاث، تشمل إجراء دراسات

غير تقليدية في مجالات المجتمع والاقتصاد، والعلاقات الدولية، وعلم النفس، والمناخ، والذكاء الاستراتيجي، لفهم الوضع المحيط بإسرائيل."

وأشار إلى أن "الاستخبارات الإسرائيلية أنشأت عبر هذا المعهد منصة واسعة للتعاون البحثي، وأرضا خصبة للأفكار الجديدة التي من شأنها توسيع حدود العمل الاستخباري، وعلى مدار العام الماضي أجرى المعهد عددا من الدراسات في مختلف المجالات، وتم استخدام استنتاجاتهم من قبل المؤسسة العسكرية؛ لمحاولة فهم العلاقة بين تغير المناخ والطقس وظهور فيروس كورونا والتطورات العسكرية والأمنية على الأرض."

دورون ليفين مستشار أزمة المناخ بوزارة الحرب، أكد أن "العالم المحيط بإسرائيل في أزمة، فكل شيء يحدث بشكل أسرع، ولا يمكن تجنب الوضع القادم، بما في ذلك الآثار الواسعة النطاق لأزمة المناخ على ساحة المعركة الحالية والمستقبلية؛ لأننا بحاجة لضمان أن الطائرات قد تقلع عندما تصل درجة حرارة الإسفلت إلى 70-80، وكذلك على وسيلة حرب فعالة كالدبابة، والمحصلة النهائية أن ارتفاع درجة الحرارة سيؤثر على البنية التحتية والأسلحة، وهذا تهديد حقيقي على إسرائيل يجب معالجته قبل حدوثه، مما يستدعي توفير متطلبات على الصناعات العسكرية، كإنشاء أرصفة تتحمل ارتفاع مستوى سطح البحر."

وبجانب المخاطر الإسرائيلية من أزمات المناخ، يبحث الاحتلال عما يعتبرها فرصا أيضا مثل توقيع اتفاقية المياه والكهرباء في شرم الشيخ، وتعميق التعاون الاستخباراتي الإسرائيلي العربي في مجالات الفضاء، بما يخدم عمليات جيش الاحتلال الذي يبدي انشغالا لافتا بشكل متزايد بالتحضير لأزمة المناخ، وكيف ينبغي أن يبني نفسه بحيث لا تفاجئه هذه الظواهر المتطرفة في حالات الطوارئ، استخلاصا من حرب عاصفة الصحراء الأمريكية في العراق 1991، حين واجه المارينز عواصف ترابية منعتهم من إطلاق الطائرات.

* * *